

ياعمال العالم، وياأيّتها الشعوب المضطّهدّة اتحدوا!

دمشق - ص - ب (35033) - تلخاكس (3349208) - أنترنت؛ (WWW.KASSIOUN.ORG) - بريد الكتروني: (GENERAL@KASSIOUN.ORG)

الافتتاحية

2008..

عام التحديات والآمال

شارف عام ٢٠٠٨ على الانتهاء، ولابد من إجراء تقييم شامل لمحصلة الصراع الجاري على نطاق كوكبنا كله بين الإمبريالية وقوى الشعوب، مع أن عاماً واحداً لا يكفي عادةً لتلمس محصلة ذات معنى تاريخي، إلا أن هذا العام بنتائج يحمل دلالات عميقة وبعيدة المدى، فما هي العناوين الرئيسية لهذا العام؟..

انفجار الأزمة الاقتصادية الشاملة في العالم الرأسمالي التي طالما توقعناها وانتظرناها .

بدء حراك اجتماعي عميق في البلدان الرأسمالية المتقدمة يحمل معه بذور اضطرابات وصراعات اجتماعية، سيكون لها آثار عميقة على مستقبل تطور هذه البلدان نفسها .

استمرار تحول أمريكا اللاتينية نحو اليسار، من حيث الرقعة والعمق في الإجراءات الاجتماعية - الاقتصادية .

فشل الإمبريالية الأمريكية في تحقيق أهدافها العسكرية الاستراتيجية في المنطقة التي كانت تريدّها «شرقاً أوسطياً كبيراً» ضمن الأجل الزمنية المخططة والمرتبطة بمحاولة الحوّل دول انفجار الأزمة الاقتصادية، ما أربكها واستدعى إعادة نظر عاجلة في الأدوات والآليات المدعوة لتحقيق الهدف المطلوب .

فشل الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية في إركاك المقاومات الأساسية في منطقتنا من لبنان إلى فلسطين والعراق، وتكوّن وضع جديد سيسمح لهذه المقاومات بلعب دور أساسي في صياغة مستقبل المنطقة .

فشل الإمبريالية الأمريكية وإسرائيل الصهيونية في القضاء على الممانعات في كل من سورية وإيران، واضطرابهما إلى الانتقال إلى سياسات تسميانيها «تهدّئية» مع كل منهما، لا تخرج طبعاً عن تكتيك الجزرة والعصا في محاولة لكسب الوقت والتقاط الأنفاس والتحضير لكُرّات جديدة .

تعمّق التناقض الأوروبي - الأمريكي على أرضية الأزمة الاقتصادية مع كل ما يحمله ذلك من إمكانية تفكك المنظومة الرأسمالية العالمية في صراعاها على مناطق النفوذ والموارد .

انفجار الصراع الروسي - الأمريكي في الأزمة القفقاسية بشكل حاد، وصعود الدور الروسي إقليماً وعالمياً في مواجهة التوسعية الأمريكية، الأمر الذي يحمل في طياته احتمال هزات روسية داخلية باتجاه تصحيح أولي للوضع الروسي الداخلي عبر تغييرات جذرية تسمح لها بفك قيودها والانطلاق للعب دور عالمي يتناسب مع حجمها الحقيقي .

ازدياد حدة التوتر في شرق آسيا، خاصة في الهند وباكستان، مع ما يحمله ذلك من دلالات خطيرة على نية الإمبريالية الأمريكية بتوسيع رقعة الاشتباك مع الشعوب في قوس واسع يبدأ في باكستان ولا ينتهي في القفقاس .

إذا، عام ٢٠٠٨ كان عام التحديات والآمال .. التحديات في مواجهة المخططات الإمبريالية والصهيونية ومنعهما من التقدم؛ وآمالاً كبيرةً انفتحت بإحباطهما وإجبارهما على التراجع والانكفاء والهزيمة النهائية، وخاصة في ظل الأزمة الاقتصادية العالمية التي تهزّ المنظومة الرأسمالية الكونية بأكملها .

والمحصلة هي الانفتاح، الحقيقي الواقعي وليس الافتراضي، لأفق مقاومة الشعوب وانتصارها، والانسداد، الحقيقي الواقعي وليس الافتراضي، للأفق أمام قطب الإمبريالية العالمية .

لقد قالت «قاسيون» في افتتاحية نهاية عام ٢٠٠٦ تحت عنوان «من الدفاع إلى الهجوم المعاكس» حرفياً: «إن ملامح الأزمة الإمبريالية الأمريكية تؤكد تباشير انهيار قادم لها في المدى المنظور، الأمر الذي لن يحدث دون مواجهتها بشجاعة، وممانعتها بجرأة وحكمة، مما سيفضي إلى تغيير هائل في ميزان القوى العالمي، ودخول البشرية في عصر جديد رغم كل المظاهر المحبطة التي تطفو على السطح أحياناً» .

كل ذلك يدعونا للقول اليوم إنه أمام سورية فرصة تاريخية كي تلعب الدور المنوط بها إقليمياً وعالمياً، والذي لا ترضه حقائق اليوم فقط، وإنما أيضاً التاريخ والجغرافيا .. ولا نبالغ إذا قلنا إن فرصة كهذه تتوفر مرةً واحدةً في المئة عام، أي أنها فرصة نادرة، ولكنها واقعية ..

وكي تلعب هذا الدور المطلوب منها، والذي تريده الجماهير الشعبية في سورية وكل القوى الشريفة والنظيفة في النظام وخارجه، عليها أن تحزم أمورها في الشأن الداخلي، وأن تفشل محاولات دفعها باتجاهات ليبرالية اقتصادية واجتماعياً لم يكن آخرها ما شهده عام ٢٠٠٨ من رفع الدعم، الذي كان له نتائج سلبية جداً على مجمل الوضع الاقتصادي - الاجتماعي، من حيث مستوى المعيشة والإنتاج الزراعي والصناعي .. لأن ذلك هو الشرط الضروري الوحيد كي تقوم بدورها الوطني الكبير الذي سيكون له تداعيات كبيرة على المستوى الإقليمي والعالمي، والذي يتوافق مع روح العصر الجديد التي يتسارع قدومها نحونا، فلنجلج باستقبالها لأن في ذلك ضمانة لتعزيز كرامة الوطن والمواطن ..

قاسيون

تستمر في مختلف المدن اليونانية تظاهرات الاحتجاج الرافضة للسياسات الليبرالية من جانب حكومة كونستانس كرامنليس المقترنة بالعسف الأمني البوليسي.

وبينما شهد منتصف الشهر الجاري محاولة قتل أخرى من جانب قوات الأمن لأثنين من المتظاهرين، فإن اللافت في شوارع أثينا وضواحيها (بيريتيسيري، كاسارياني، واليو) هو خروج طلاب الثانوي من الجنسين مع أهاليهم وأساتذتهم إليها احتجاجاً بكل إرادة وتصميم..

الأمراض الاجتماعية ..

آفات تهدد أمن المجتمع والوحدة الوطنية ..5

الشراكة السورية - الأوروبية..

هل هناك فوائد لهذه الشراكة؟ 6

حريق مُعلن.. في أرشيف سري!!

شبَّ حريقٌ غامض في أرشيف الديوان السري لمكتب وزير النفط والثروة المعدنية المهندس سفيان علاو، الواقع في الطابق الثاني من مبنى الوزارة، وذلك حوالي الساعة الحادية عشرة صباحاً من يوم الأحد ٢٠٠٨/١١/٢١ . وقد وصلت أعمدة الدخان إلى معظم غرف المبنى، ممّا جعل الموظفين يهرعون إلى إخماد الحريق، وقد نجحوا بذلك قبل وصول سيارات الإطفاء، علماً أن الوزير ومعاونته السيد حسن زينب كانا متواجدين في مكتبهما أثناء الحريق .

وقد علّما من مصادر مطلعة أن سبب الحريق على الغالب هو ماس كهربائي، سببته الأسلاك الكهربائية المتهترئة في الوزارة التي لم تخضع لأية عملية صيانة أو ترميم منذ تركيبها .

ومن الواضح أن المشرفين على الوزارة لم ينعطوا من الحوادث السابقة التي وقعت في مبنى الوزارة غير مرة، حيث احترقت منذ فترة قريبة (الكابينة) الرئيسية للكهرباء فيه، دون أن يحرك أحد ساكناً لإيجاد حل جذري لمشكلتها، مما جعلها عرضة للحوادث المتكررة .

ونذكر هنا بشكل عابر وبريء أن السيد وزير النفط كان قبل توليه لمنصبه يعمل معاوناً لوزير الكهرباء، مما يجعل لديه خبرة كبيرة بمخاطر الكهرباء، وضرورة التنبه إليها، والحذر منها !!

والسؤال الملح الذي يطرح نفسه هو: كيف يحصل حريق في أخطر مكتب في الوزارة، وهو الذي يحفظ أهم الأسرار المتعلقة بثروة وطننا النفطية؟! وما هي الوثائق والملفات التي التهمتها ألسنة اللهب؟ وما مدى صحة الإشاعات الكثيرة التي انتشرت بين موظفي الوزارة العاديين حول الواقعة؟!

■ ■

تهنئة وتنويه

أسرة تحرير قاسيون تتوجه بالتهنئة لجميع السوريين بمناسبة أعياد الميلاد ورأسي السنة الهجرية والميلادية، وتنوّه أنها ستحتجب عن الصدور يوم السبت ٢٠٠٩/١/٣، على أن تعود لقراءتها يوم السبت ٢٠٠٩/١/١٠ ..

وكل عام وأنتم بألف خير..

سوق دمشق للأوراق المالية..

بين «الحاجات» و«الكماليات»..7

الأزمة المالية العالمية..

التوازيات التاريخية 9

على هامش ما يحدث في دير غصن

أكدنا مراراً أن السياسات الليبرالية لن تنتج سوى المزيد من القلاقل والتوترات الاجتماعية، وستصبح تربة خصبة لإعادة دور القوى التي تضررت من التحولات التقدمية في البلاد، كالملاكين والمتواطئين معهم، وها هي أحداث دير غصن في منطقة القامشلي تؤكد صحة ما تنبأنا به، فمند صدور قانون العلاقات الزراعية سيء الصيت، والذي ووجه باعتراض اتحاد الفلاحين على مختلف المستويات، والعديد من أعضاء مجلس الشعب، سارع الملاكون إلى ممارسة الضغط على الفلاحين والعمل على تفتيت وحدتهم، وصولاً إلى محاولة إخراج بعضهم من القرية، الأمر الذي جوبه بوحدة صوانية للفلاحين مدعومة بتضامن منظمتهم الفلاحية معهم، وهذا ما نتمنى استمراره وتعميقه كعهدنا بهذه المنظمة الباسلة في السنوات الأخيرة .

إن تحقيق المنجزات الاجتماعية وعلى رأسها الإصلاح الزراعي، أدى إلى تعميق الوحدة الوطنية، تلك الوحدة التي حمتها الجماهير الفلاحية، عندما كانت قراراتها تعتبر بمثابة القانون النافذ .. ومن هنا يحق لنا السؤال عن خلفية أولئك الذين يتجرؤون على محاولة نسف المكاسب الفلاحية عبر تعديل قوانين كانت لمصلحة الفلاحين ومصلحة الوطن؟

إن وحدة الفلاحين وبقظتهم من الدسائس، ومساندة اتحاد الفلاحين وتضامن القوى الوطنية الشريفة داخل وخارج جهاز الدولة معهم، تتكفل مجتمعة برد كل المحاولات الرامية إلى إعادة عجلة التاريخ إلى الوراء ..

في اجتماع مجلس الاتحاد العام لنقابات العمال:

متابعة:قاسيون

خرج المجلس العام لاتحاد نقابات العمال الذي عقد بحضور وزراء الحكومة بخفي حنين كما هو متوقع، فمعظم القضايا التي طرحت لم تكن جديدة رغم كثرتها، وتعاملت الحكومة معها وفقاً للمثل الشعبي الشهير: «أذن من طين وأذن من عجين» فهي تسمع ما يقال وليست مجبرة على الاستجابة له، وتبريراتها جاهزة على الدوام، ليس هذا فحسب فالوزراء في كل اجتماع يحضرونه يمارسون ضغطاً معنوياً على أعضاء المجلس، من خلال المحاضرات التي يلقونها كردود على ما يطرح أمامهم. إن معظم ما طرح في المجلس من مداخلات كان موزوناً ومتفقاً مع آداب العلاقة التشاركية التي يجب على النقابات التعامل بها مع الحكومة، على الرغم من أن الحكومة لا تتعامل مع مطالب النقابات وفق هذه الآداب، التي تعتبرها النقابات نقطة حاسمة تحدد كل سياساتها ومواقفها وقراراتها، حتى وإن كانت تلك التشاركية سبباً في منع النقابات من أن تكون حازمة وحاسمة في قراراتها تجاه من يضعف الموقف الوطني بنهج الاقتصاد الليبرالي، وتجاه من يخلق بؤر التوتر الاجتماعية، من خلال تحرير الأسواق، ورفع الأسعار، وإضعاف الأجور، وتعزيز البطالة، وبهذا يضعف الوحدة الوطنية التي هي الأداة الأساس التي يمكن من خلالها مواجهة كل أشكال العدوان الداخلي والخارجي.

نحن نعتقد جازمين أن الطبقة العاملة لن توافق على ذلك، لأن خيارها منذ نشأتها وحتى الآن كان دائماً خياراً وطنياً، ولأن مصالحها الجذرية تقتضي بأن يكون الوطن قوياً اقتصادياً وسياسياً، وأن يلبي في الوقت ذاته المتطلبات المعيشية والحياتية لمواطنيه، وأن يكون هناك توزيع عادل للثروة يعكس مصالح الشعب السوري بعماله وفلاحيه وحرفييه.

للمسوم، بموجب موافقات من وزير الزراعة منذ ١٩٩٩، وتشمل الطيارين الزراعيين، والعاملين في الصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني، ولكنها أوقفت ولم تعد تمنح لمستحقيها . ضرورة منح الحوافز الإنتاجية للعمال العاملين في القطاع الزراعي، خاصة العاملين بالتشجير المثمر وتطوير المنطقة الجنوبية، حيث أوقفت الحوافز منذ بداية ٢٠٠٨ . وأخيراً قدمت النقابية بلسم ناصر اقترحاً إلى قيادة الاتحاد، بضرورة استثمار أموال الاتحاد الفاتضة بمشاريع حيوية تنعكس عائدها على العمال، وأن يساهم الاتحاد في إقامة مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية، مثل إنشاء مصافي البترول أو المشاريع الزراعية .

وفي القطاع الصحي (المشافي والعيادات الخاصة)، وكذلك في قطاع صناعة الألبسة.

وأضاف النقابي يوسف فرحة بأن التقرير الذي قدمه رئيس مجلس الوزراء في اجتماع قيادة الجبهة الأخير يشير إلى أن متوسط زيادات الأسعار في سورية خلال عام ٢٠٠٨/ بلغ ١٨ ٪ فقط، بينما التقرير الاقتصادي الذي قدمه الاتحاد العام إلى اجتماع المجلس يقول أن نسبة ارتفاع أسعار السكن بلغ ٤٠ ٪ على الأقل، والإيجارات ٥٠ ٪، والمواد الاستهلاكية ٤٠ ٪، وترافق ذلك مع ارتفاع معدل البطالة والفقر إلى ما يزيد عن ١٢ ٪.

وأكد في مداخلته أيضاً على مجموعة من القضايا العمالية الهامة منها:

التأكيد على دور مؤسسة التأمينات الاجتماعية وفقاً للقانون ٩٢/ لعام ١٩٥٩ في تأمين الضمان الصحي للعمال خلال سنتين، وتأمين البطالة خلال ثلاث سنوات.

التأكيد على تثبيت العاملين وفقاً للقانون الأساسي للعاملين في الدولة، ولاسيما المادتين ١٦٩ و١٦٤ اللتين نصتا على تسوية أوضاع العمال المؤقتين، واعتبارهم مثبتين بشواغر مضافة حكماً.

التأكيد على ضرورة تطبيق الضمان الصحي على العاملين كافة.

وأخيراً أكد على دور الحركة النقابية والعمالية السورية في التصدي لهذه السياسات، وتفعيل النقابية المطلوبة، وتطوير التشريعات التي تحمي النقابات ودورها في هذا المجال.

نزار العلي:

(عضو مجلس الاتحاد العام- نقابات حمص)

النقابية المطلوبة طريقنا للحفاظ على حقوق العمال



إن التحولات الاقتصادية والاجتماعية التي شهدتها سورية خلال الفترة السابقة لها أهمية كبرى، لأنها تمثل نموذجاً لضرر الانتقال إلى اقتصاد السوق بشكل سريع، فقد جرى نقل الاقتصاد السوري من اقتصاد مركزي رأسماله بيد الدولة، إلى اقتصاد حر رأسماله بيد طبقة برجوازية قوية، سائدة ومالكة، وذلك يجري وفقاً للوصفات الليبرالية.

وتابع قائلاً: لقد أصبح معروفاً أن القطاع العام يساهم بنسبة أكثر من ٨٠ ٪ من إجمالي الرسوم والضرائب المحقة من ناتج إجمالي محلي نسبته ٤٠ ٪، بينما القطاع الخاص يساهم بنسبة أقل من ١٥ ٪ من الضرائب والرسوم، وهذا يدل على التهرب الضريبي الكبير في القطاع الخاص، الذي تجاوز قدره ٢٠٠ مليار ل.س/.

وحول أسعار المشتقات النفطية، وتصريح وزير المالية حولها قال: هل سنشهد إعادة للدعم السابق وفقاً لتصريح وزير المالية؟ أم تخفيض أسعار المحروقات بما يتناسب مع دخل المواطن؟ وأكد الوزير أيضاً أن الدين الخارجية على سورية تبلغ ١٢ ٪ من الناتج المحلي للبلاد، والسؤال من أين هذه الديون؟ طالما أن الحكومة في تصريحاتها السابقة تنفي وجود ديون خارجية؟

وبالنسبة لتصريح وزير الصناعة أمام المجلس العام في دورته ما قبل الماضية، حول بيع بعض الأراضي التابعة للقطاع العام الصناعي، والاستفادة من ثمنها في بناء معامل جديدة، وذكر منها أراضي معمل الشاشات في حلب، ومعمل أسمنت عدرا، وشركات أخرى، لأنه إذا لم تستفد الوزارة من ثمن هذه الأراضي فستأتي جهات أخرى لتستفيد منها .

إن هذا التصريح هو جزء من نهج سياسة الحكومة التي تريد أن تطرح أي معمل للبيع تحت حجة أنه خاسر. ومن الواضح أن وراء الأكمة ما وراءها، فالقطاع العام يعاني اليوم من محاولة خصخصته بعد أن أنهكه النهابون، وأن كل ما يقال حول إصلاحه ما هو إلا ذر للرماد في العيون.

وأخيراً والقول موجه للاتحاد العام والمكتب التنفيذي:

ما هي النتائج التي تم تحقيقها في الاجتماع الأخير مع الحكومة؟ من حقنا أن نتحفظ بشكل كبير على رافقتا النقابيين الذي حضروا اجتماعات فروع الجبهة، ولم يتكلموا عن واقع العمل والعمال، وعن السياسات الاقتصادية والواقع المعيشي للمواطن، وأقول هنا: إن رفع المذكرات والعرائض لا يكفي للتعبير عن الآم الطبقة العاملة وهمومها ومشاكلها، ولابد من إجراءات أكثر تعبيراً عن غضب الطبقة العاملة، علينا الآن أن نرفع الشعارات النقابية المطلوبة، لأنها طريقنا الحقيقي للحفاظ على حقوقنا كطبقة عاملة.

للمسوم، بموجب موافقات من وزير الزراعة منذ ١٩٩٩، وتشمل الطيارين الزراعيين، والعاملين في الصحة الحيوانية والإنتاج الحيواني، ولكنها أوقفت ولم تعد تمنح لمستحقيها . ضرورة منح الحوافز الإنتاجية للعمال العاملين في القطاع الزراعي، خاصة العاملين بالتشجير المثمر وتطوير المنطقة الجنوبية، حيث أوقفت الحوافز منذ بداية ٢٠٠٨ .

وأخيراً قدمت النقابية بلسم ناصر اقترحاً إلى قيادة الاتحاد، بضرورة استثمار أموال الاتحاد الفاتضة بمشاريع حيوية تنعكس عائدها على العمال، وأن يساهم الاتحاد في إقامة مشاريع استثمارية ذات جدوى اقتصادية، مثل إنشاء مصافي البترول أو المشاريع الزراعية .

يتلخص جوهر السياسات الحكومية بتغيير نمط العلاقات الاجتماعية والبنى الاقتصادية وعلاقات القوى

مصطفى هزاع:

(عضو مجلس الاتحاد العام -نقابات دير الزور)

تساؤلات مشروعة عن ممارسات غير مشروعة



قدم تساؤلات عدة عن الممارسات الحكومية في منطقة دير الزور، وانعكاساتها الاجتماعية والاقتصادية الخطيرة، حيث قال:

لماذا امتنعت مؤسسة إكثار البذار عن استلام الذرة الصفراء بعد أن سعرها بـ ١٧ ل.س/، مما أدى إلى عزوف الفلاحين عن زراعة الحنطة والتوجه نحو زراعة

الذرة الصفراء التي باعها الفلاحون مضطرين للقطاع الخاص بسعر ٩٠٧ ل.س/ . وأضاف: هل ستستلم الحكومة الحنطة من الفلاحين، أم ستمتنع عن ذلك بعد أن سعر الكيلو بـ ١٧ ل.س/ وهبط سعره العالمي إلى ٨/ ل.س/ للكيلو غرام.

لماذا لا تعيد الحكومة النظر بأسعار المشتقات النفطية التي هبط سعرها عالمياً لأكثر من ٢٠ ٪؟

لماذا الحكومة أوقفت العمل بخطوط السكك الحديدية الواصلة بين دير الزور والبيوكمال منذ أكثر من أربع سنوات، ولماذا أغلقت معمل الكونسروة في الميادين، وغيرها من منشآت القطاع العام التي من المفترض تطويرها وزيادتها في هذه المحافظة، التي ترتفع فيها نسب البطالة، مما أدى إلى تفشي الجريمة المنظمة، والمخدرات، والحركات الأصولية.

لماذا يحرم حملة الشهادة الفنية من تعويض الاختصاص الذي منحه القانون ٥٠/ لهم؟

يوسف فرحة:

(عضو مجلس الاتحاد العام- نقابات حمص)

الفقراء يزدادون فقراً والأغنياء يزدادون غنى



من الواضح أن الحكومة العتيدة حسمت أمرها بشأن قضايا التوجه الاقتصادي، حيث تدير الظاهر لقضايا التطور الاجتماعي في سورية، وتتغاضى عن المنعكسات السلبية لنهجها الاقتصادي على طبقتنا العاملة تحت شعار «اقتصاد السوق الاجتماعي»، وبالتالي فإن الأزمة ت طالأ أوضاع العاملين كافة في القطاع العام ومؤسسات الدولة، وفي القطاع الخاص، وكذلك العمال الزراعيين والفلاحين الفقراء.

وتابع قائلاً: تمّ مؤخراً تسليم ١٦ شركة للاستثمار السياحي بعد أن تقرر إيقافها عن العمل، ويتقاضى عمالها أجورهم من وزارة المالية التي أعلنت أنها لن تدفع أجور العمال إلى ما لا نهاية. وبالنسبة لعمال القطاع الخاص فهم يعيشون معاناة حقيقية ويتم أبعادهم عن الانتساب إلى النقابات والاشتراك بالتأمينات الاجتماعية، ويجبرون على توقيع عقود إذعان وبأشكال مختلفة، وخاصة في شركات النقل التي أنشئت على أساس قانون الاستثمار،

لم يكن المجلس العام بكل مجرياته وبمعظم مداخلته متناسبا تماما مع ما يجري على الأرض من سياسات اقتصادية تفرض بما بناه شعبنا خلال عقود، وبما حققته الطبقة العاملة من مكاسب، فما هي الإجابات التي سيضعها المجلس العام أمام القواعد العمالية عن:

- القطاع العام الصناعي وشركاته التي هي قاب قوسين أو أدنى من الانهيار.
- أجور العمال في الشركات المتوقفة، والتي هي مهددة بالانقطاع مع مطلع عام ٢٠٠٩ .
- أجور العمال في القطاع العام والخاص غير المتناسبة مع مستوى المعيشة وغلاء الأسعار.
- مكتسبات العمال التي منحتها قوانين العمل الخاص والعام، والتي يجري الهجوم عليها .
- أموال العمال في التأمينات الاجتماعية التي تجري مصادرتها والبالغة /١٤ مليار ل.س/ بغير وجه حق، ليعاد نهبا في أماكن أخرى!!
- الضمان الصحي لكل العمال الذي يُنتقص منه كل عام بحجة عدم توفر موارد كافية.
- اعتماد توجيهات ودراسات صندوق النقد الدولي في الهجوم على حقوق العمال ومكاسبهم.
- تسليم المرافق لشركات أجنبية.
- طرح أراضي الشركات، والشركات عينها للاستثمار السياحي وغير السياحي.
- البطالة وتعاظم جيش العاطلين عن العمل.
- هجرة الفلاحين من أراضيهم بفعل رفع الدعم، وخسارة سورية لأهم المحاصيل الاستراتيجية بسبب سياسات الحكومة.

إن استمرار الواقع على ما هو عليه يعني أن الحركة النقابية لن تستطيع تعزيز التفاف القواعد العمالية حولها بالسرعة التي تفرضها الأحداث، وأن الطبقة العاملة السورية وحركتها النقابية لن تبقى طويلاً تحمل صليبها على كتفها، وتدير خدھا الأيمن لمن يصفعها على خدھا الأيسر.

افتتح رئيس الاتحاد العام محمد شعبان عزوز اجتماع المجلس بمداخلة حول آخر التطورات السياسية على الصعيدين الدولي والإقليمي، ثم بدأ أعضاء المجلس بتقديم مداخلاتهم:

بلسم ناصر:

(عضو مجلس الاتحاد العام -نقابات دمشق):

دور الدولة المشرف والرقابي هو الضمان



أريد أن أؤكد على ضرورة عودة دور الدولة المشرف.. الرقابي.. الأبوي، سموه ما شئتم، فللدولة دور لم يستطع أي نظام مالي عالمي أن يستغني عنه، فالثابت والمؤكد أن الاقتصاد القوى المتوازن يقوم على الدور القوي للدولة في التخطيط والتنفيذ والرقابة والمحاسبة، ونحن كعمال نطالب أن يكون للدولة دور اجتماعي واقتصادي قوي، يعيد توزيع الثروة بشكل عادل، ويتحكم باتجاهات التطور الاقتصادي والتنمية. كفانا اقتداء بتجارب الآخرين ونظرياتهم التي تثبت عجزها وفشلها، فعلينا النظر بمسؤولية وطنية أكثر إلى خصوصية اقتصادنا ومصالح شعبنا وثوابتنا، والانطلاق من كل ذلك لمعالجة مختلف القضايا التي تخص القطاعات الإنتاجية والخدمية والزراعية. إن الحكومة تسرب عبر وسائلها عن طرح ٢٨ شركة من شركات القطاع العام للاستثمار، وهنا فإن على التنظيم النقابي أن يتحمل مسؤوليته تجاه الحكومة وتجاه العمال.

وتابعت النقابية بلسم بطرح مجموعة من القضايا العمالية أهمها:

حول تعميم تثبيت العمال المؤقتين الصادر عن رئيس مجلس الوزراء، فهذا التعميم لا يلبي مصالح العمال بل ينتقص من حقوقهم ومكتسباتهم، وطالبت بضرورة إعادة النظر بهذا التعميم دون انتقاص من حقوق العمال، وخاصة أجورهم وتعويضاتهم التي يتقاضونها بوضعهم الراهن دون تثبيت.

الوجبة الوقائية تمنح للعاملين المتعرضين أثناء عملهم

بصراحة



وزيرة الشؤون الاجتماعية خبيرةً «اكتوارية» بجدارة

◀ علي نمر

استعرضت وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل د. دبالا الحج عارف كالعادة عضلاتها الفكرية في الدورة الرابعة لاجتماعات المجلس العام لاتحاد نقابات العمال في سورية، في معرض ردها على مداخلات اليوم الثاني لاجتماعات المجلس، مبررة تدخلات صندوق النقد الدولي في القرار الاقتصادي الوطني بالدراسة «الاكتوارية» التي قامت بها بعثته في مؤسسة التأمينات الاجتماعية والعمل، بحجة المنحة «البريئة» التي دفعها الصندوق للمؤسسة!!

ومن خلال خبرتنا ومعرفتنا بأهداف الصندوق وغاياته، ندرك أن هذا الصندوق لا يمنح منحا بريئة لأحد، ولا يقوم بالدراسة من أجل الدراسة، فالمنح التي يقدمها تخدم بالضرورة خطأ سياسياً اجتماعياً واقتصادياً لطبقة أو فئة محددة، من مصطلحته تحكمها بمفاتيح الاقتصاد الوطني، ويتجسد هذا الخط أساساً بالهجوم على حقوق العمال ومكاسبهم، من خلال تخفيض التكاليف، ورفع نسبة الأرباح، وهذه المعادلة على المدى المنظور محققة في الاقتصاد السوري، وفقاً لتقارير النقابات، والتقارير الصادرة عن الحكومة.

إن المبررات التي طرحتها الوزارة لقبولها منحة البنك الدولي، ولاستقبالها خبرائه، توضح نيبتها في تخفيض نسب الاشتراكات في التأمينات الاجتماعية من نسبة ٢٤ ٪ إلى ١٤ ٪، من أجل جذب العمال في القطاع غير المنظم إلى القطاع المنظم، وهذا ما سيلحق ضرراً فادحاً بالاشتراكات التأمينية للعمال، وخاصةً عند وصولهم إلى سن التقاعد، حيث أن الدراسة تنص على تخفيض نسبة المعاش التقاعدي من ٧٥ ٪ من الراتب بخدمة تبلغ ثلاثين سنة، إلى ٦٠ ٪ من الراتب بخدمة تبلغ أربعين عاماً. هذا بالإضافة إلى ما ستخسره التأمينات الاجتماعية من مبالغ لا يستهان بها جراء التخفيض المقترح، ولنا في تجربة وزارة المالية مع أرباب العمل وشركات القطاع الخاص، خير مثال على ذلك، فقد قامت الوزارة بتخفيض نسبة الضرائب المفروضة عليهم، من أجل تشجيعهم على دفعها، ورغم ذلك فمازال التهرب الضريبي كبيراً، ومن يدفع الضرائب كاملة هم العمال والفقراء وأصحاب الدخل المحدود فقط.

وتعترف وزيرة الشؤون الاجتماعية أيضاً بأن عدد العمال المسجلين في التأمينات الاجتماعية في سورية يبلغ ثلاثة ملايين عامل فقط، من أصل ستة ملايين عامل، رغم الشكوك التي تحوم حول صحة هذا الرقم.

من حقنا هنا أن نتساءل: كيف تقبل الوزارة بقاء ثلاثة ملايين عامل دون تسجيل في التأمينات الاجتماعية؟ أليس تسوية وضع هؤلاء بما يتناسب وإنسانياتهم أهم من البعثة «الاكتوارية» لصندوق النقد الدولي؟

وحول قانون العمل الجديد الذي قالت الوزيرة «الاكتوارية» إن صيغته الجديدة ستحمي العامل من التوقيع على الاستقالة المسبقة، فإن هذه الصيغة لن تحمي العامل مطلقاً، فالمشكلة ليست في القانون وصيغته، بغض النظر إن كانت مرنة أو متشددة، بل في المنظمات التي تحمي العامل داخل المعمل وخارجه، وعدم انحياز المؤسسات التي من المفترض بها أن تكون حيادية بين العامل وأرباب العمل، وأن تطبق القانون الذي يحقق مصالح طر في العملية الإنتاجية، فالرسوم ٤٩/ الخاص بقضايا تسريح العمال صالح لحماية العمال من التسريح التعسفي، لو توفرت له الظروف الطبيعية لكي يأخذ مفاعيله في حماية تلك المصالح. وقد صرح مصدر مطلع في قيادة الاتحاد «قاسيون» أن الوزارة كانت على علم بوجود خبير «اكتواري» لدى النقابات، لكنها تجاوزت ذلك، وفضلت الاعتماد على بعثة صندوق النقد الدولي للقيام بهذه الدراسة «الاكتوارية»!!

ونظراً لإصرار الوزارة على استعمال مصطلح «اكتوارية» رغم كونه غير مفهوم إلا لل قليل من الاختصاصين، فإننا سنقوم هنا بتوضيح معناه: فحسب القاموس الدراسي فإن «الاكتواري» هو الموظف الرسمي المكلف بكتابة المحاضر، ويعرف بأنه مفكر متعدد المواصفات الاستراتيجية، ومتمرس في النظريات والتطبيقات.

وللعلم فقط، فإن كل خمسة ملايين مواطن في الدول العربية يقابلهم خبير اكتواري واحد، بينما في الدول الغربية هناك ١٦ خبيراً اكتواريّاً لكل مليون مواطن، أي أن نسبة الاكتواريين في الدول العربية تقل ثمانين مرة عن مثيلتها في الدول الغربية، وبما أن تعداد الشعب السوري يبلغ عشرين مليون نسمة، فيجب أن يحظى بأربع خبراء اكتواريين وفق المعدلات العربية، فمبارك لشعبنا خبراءه الاكتواريون، وعلى رأسهم وزيرة الشؤون الاجتماعية والعمل التي أثبتت جدارتها «الاكتوارية» بشكل منقطع النظير!!

■ ali@kassioun.org

النقابات بين مطالب العمال وسياسات الحكومة



جميلة دبانة:

(عضو مجلس الاتحاد العام- نقابات اللاذقية)

نطالب بلجنة وطنية للحفاظ على حقوق العمال



نطالب بإصدار قانون مماثل للمرسوم /٨/ عام ٢٠٠١ لتثبيت جميع العمال المؤقتين. فقد تميز عام ٢٠٠٨ بارتفاع أسعار المحروقات، واجتياح الغلاء للبلاد، وتعميم الفوضى السعرية في الأسواق، وتراجع القدرة الشرائية للمواطن، وكل ذلك ترافق مع تراجع دور الدولة الاقتصادي والاجتماعي.

وبعد اهتزاز المراكز الرأسمالية العالمية، وانهار البورصات والبنوك الكبرى وظهور عمليات التأميم في المراكز الليبرالية، واعتراف حكومتنا بإفلاس هذا النهج، ما الداعي لافتتاح سوق الأسهم لدينا؟ نحن نتمسك ونطالب بقطاعنا العام، ولا نرغب بتحويله إلى شركات مساهمة.

وقالت أخيراً: نطالب بتشكيل لجنة وطنية من الاتحاد العام والحكومة وأرباب العمل، مهمتها المحافظة على الحقوق المكتسبة لعمالنا سواء في القطاع الخاص أو العام.

محمد مضر طرابيشي:

(عضو مجلس الاتحاد العام- نقابات حلب)

نطالب الحكومة بإعادة النظر بأسعار المحروقات



إن هجوم البنك الدولي على حقوق ومكاسب العمال في التأمينات الاجتماعية هجوم خاطئ، فبدلاً من أن تحقق الطبقة العاملة المكاسب بفضل أموالها الموجودة في التأمينات، والتي إذا استثمرت بشكل صحيح ستصبح الطبقة العاملة بألف خير، نرى الحكومة للأسف تهتل لتوجيهات صندوق النقد الدولي، وتضرب عرض الحائط بالقانون /٧٨/ الذي يمنح العامل بعد ثلاثين عاماً من العمل أجراً تقاعدياً يبلغ ٧٥٪ من الراتب!!

وتابع قائلاً: نطالب الحكومة بإعادة النظر في أسعار المحروقات، وخاصة مادة المازوت، وذلك بعد انخفاض أسعارها عالمياً.

جمال قادري:

(عضو مجلس الاتحاد العام- نقابات دمشق)

ليس هناك بديل للقطاع العام



إن شروط تحقيق التعميم الصادر عن رئيس مجلس الوزراء حول تثبيت العاملين محققة في كل موقع، وخاصة شرط توفر الشاغر والاعتماد، لأن العمال يقبضون أجورهم بطبيعة الحال. وأضاف: إن التعميم لم يعط النتائج المرجوة منه، ونتمنى إعادة النظر به، من خلال شروط أكثر وضوحاً، أو إصدار مرسوم شبيه بالمرسوم رقم /٨/.

وبالنسبة للتأمينات الاجتماعية قال: لقد سمعنا أن هناك بعثة لصندوق النقد الدولي اقترحت تخفيض نسبة الاشتراك التأميني للعامل من ٢١٪ إلى ١٤٪، والأسباب أن المؤسسة بخطر!! مع العلم أن ما يقطع في سورية من اشتراكات هو الأقل عالمياً!! وأضاف: سمعنا أيضاً أن تعديل قانون العمل /٩١/ لعام ١٩٥٩ قد رفع إلى رئاسة مجلس الوزراء مرفقاً بملاحظات العمال وأرباب العمل، وتوجد في هذا القانون إيجابيات كثيرة، ولكن هناك نقطتين خلافيتين مع الوزارة وهما: مكاتب استخدام العمالة الأجنبية ومكاتب التشغيل، وأيضاً المرسوم /٤٩/ الخاص بلجان قضايا تسريح العمال. لقد اعترضنا على مكاتب استخدام العمالة لأنها لا تحقق الصلة بين رب العمل والعمال، حيث تكون الصلة بين رب العمل ومكتب الاستخدام، وهذا مخالف للعملية الإنتاجية. أما بالنسبة للمرسوم /٤٩/،

فمن أهم ما فيه إنشاء لجان قضايا لتسريح العمال، وإذا كان لديكم اعتراض على الاسم فلنغيره إلى: «لجان قضايا حل الخلاف»!!

وأيضاً ورد في مشروع موازنة الحكومة أنها ستؤمن ٥٩ ألف فرصة عمل، والسؤال: كيف سيحدث هذا والحكومة متوقفة تماماً عن الاستثمار في القطاع العام؟ في حين أن القطاع الخاص يعاني من الكثير من المشاكل في ظل الأزمة المالية العالمية الحالية. وتابع: مازلنا كطبقة عاملة نقول: ليس هناك من بديل جاهز يحل محل القطاع العام، حيث أن القطاع الخاص لا يستطيع أن يحل قضية البطالة.

لقد صدر المرسوم /٥٤/ وبديء بتنفيذه منذ بداية عام ٢٠٠٨، ولكن بعد أن تحولت المعامل وخطوطها الإنتاجية إلى خردة، ولحل هذا الإشكال فإننا نقترح أن تكون وزارة الصناعة وحدة مالية مستقلة، لتحل مشاكل القطاع العام الإنتاجية والأجرية.

وبالنسبة للمصارف الخاصة، فهذه المصارف لم تساهم في تمويل التنمية في سورية، بل مولت شراء السيارات وشراء المنازل، وحولت الاقتصاد إلى اقتصاد ريعي تجاري، فأصبحنا مثل دول الخليج حيث كل شيء مرهون للمصارف.

من حقنا أن نتحفّظ على رفاقنا النقاييين الذين حضروا اجتماعات فروع الجبهة ولم يتكلموا عن واقع العمل والعمال

عمر الحلو:

(رئيس الاتحاد المهني لعمال الغزل والنسيج)

صناعة النسيج تحتضر



إن الحريق الذي حصل في معمل غزل اللاذقية قد أتى على المعمل بكامله، وهذه خسارة فادحة وكبيرة. وقال: إن وزارة المالية تقوم بتحصيل فوائض الأموال من الشركات النسيجية دون الأخذ بعين الاعتبار حاجة هذه الشركات لاستبدال آلاتها وخطوطها الإنتاجية، ووزارة المالية اتبعت سياسة جديدة وهي اقتطاع الفوائض منذ بداية العام، على أساس الخطة الموضوعة، دون الانتظار لنهاية العام، ويتم الاقتطاع عن طريق التحويلات الواردة إلى وزارة المالية من الشركات الأخرى، وبالتالي يتم إرباك شركات الغزل والنسيج بهذا الإجراء. إن الشركات التابعة للمؤسسة النسيجية تدفع فوائض سنوية تقدر بـ ٢/ مليار ل.س/ لوزارة المالية.

وبالنسبة لقرار رئيس مجلس الوزراء رقم /٧٩٩٨/ الذي سمح ببيع الغزول داخلياً للصناعيين، فقد قامت المؤسسة النسيجية برفع مذكرة بينت فيها: إذا صدر هذا القرار سوف تخسر المؤسسة ٢ مليار ل.س، ورغم ذلك فقد تمّ تطبيقه.

كان المخزون قبل صدور قرار رئيس مجلس الوزراء وعند أول المدة يبلغ حوالي ٣٧٥ مليون ل.س، وبعد صدور قرار البيع بالسعر العالمي، وحتى نهاية الشهر الحادي عشر، ازداد المخزون بمقدار مليار ونصف عن مخزون أول المدة، حيث انعكس ذلك سلباً على بيع الغزول داخلياً وخارجياً.

و حذر رئيس الاتحاد المهني بأن الوضع إذا بقي على حاله، واستمرت الحكومة بعدم دعم صناعة النسيج، فإن هذه الصناعة سوف تموت مستقبلاً، بعد أن وصلت الآن إلى مرحلة الاحتضار. وأخيراً تقدم بمجموعة من الاقتراحات: استبدال وتجديد الخطوط الإنتاجية.

تحسين الرواتب والأجور.

الاهتمام بالجانب الصحي للعمال.

تعيين عمال شباب في صناعة الغزل والنسيج.

خالد الخضر:

(رئيس الاتحاد المهني لعمال البناء والأخشاب)

الحكومة تزيد من معاناة الشركات الإنشائية!!



إن شركاتنا الإنشائية لا زالت تعاني من:

قلة جبهات العمل، وعدم تأمين عقود بالتراضي، وخاصة في فرع الشركة العامة للمشاريع المائية بالحسكة.

تأخير صرف الكشف المستحقة في وقتها.

عدم إصدار الأنظمة التي نصّ عليها المرسوم التشريعي رقم ٨٤ لعام ٢٠٠٥.

عدم دفع ديون النقابات، وهذه الديون حسب قانون التنظيم النقابي أمانات لدى الإدارة، فمثلاً نقابة عمال الاستصلاح بالحسكة وصلت ديونها إلى ما يزيد عن ٢١ مليون ليرة سورية. دراسة أوضاع الشركات الإنشائية يتطلب الدراسة الجدية لكل شركة على حده، لمعالجة هذه الأوضاع.

منح عطلة يوم السبت للشركات الإنشائية أو دفع البديل عنها.

ونؤكد على وزير الصناعة بضرورة منح المكافآت التشجيعية لعمال الشركات الراححة في مجال المؤسسة العامة للأسمنت.

وكذلك نؤكد على منح بدل الإجازات السنوية الإدارية، على الأقل للشركات الراححة والمحقة لخطتها.

نزار ديب:

(عضو مجلس الاتحاد العام -نقابات حمص)

الحكومة لا تمثلنا كعمال



إن المواطن السوري وصل إلى حالة اليأس من تصريحات الحكومة، وعدم مصداقيتها، خاصة فيما يتعلق بتطوير القطاع العام الذي يتحمل مسؤولية الرعاية الاجتماعية للمواطنين، وتصريح السيد وزير المالية الذي يقول «إن القطاع العام هو قطاعنا، ولا يدعي أحد حرصاً أكبر عليه، فهذا القطاع ملك الشعب أولاً وأخيراً» لم ينعج أحداً.

وإن مستقبل القطاع العام، ومن ضمنه القطاع العام الصناعي، وعدم خصصته، مضمون بقرارات سياسية كان آخرها المؤتمر القطري، وإذا كانت الخطة الخمسية قد رصدت منذ عام ٢٠٠٥ مبلغ /٢١/ مليار ليرة سورية لإصلاح القطاع العام خلال سنوات الخطّة، نلاحظ أن هذا المبلغ يدور من عام إلى عام، والمشاريع التي تنفذ يجري إنشاؤها بقروض إيرانية وصينية، وهذا المبلغ المرصود لا يكفي للنهوض بالصناعة والقطاع العام، بعد أن تم إصبال أكثر من /٩٠/ شركة إلى الخسارة، وأغلق الكثير منها، حيث أغلقت أخيراً /١٤/ شركة، و/٤/ شركات أخرى قيد الإغلاق.

كان الأجدى بالحكومة ووزارة المالية أن ترد المبالغ التي سحبتها من القطاع العام عبر الفترة الزمنية الماضية، وتخصّصها لإصلاحه.

فلماذا تلجأ الحكومة إلى المواربة لتخفيف حدة الانتقاد لسياستها، التي يتلخص جوهرها بتغير نمط العلاقات الاجتماعية والبنى الاقتصادية وتوازنات القوى، وهذا ما أكدّه النائب الاقتصادي عبد الله الدردري لإحدى الصحف المحلية، حيث قال أن التحول إلى اقتصاد السوق يسير بشكل جدي لجهة التشريعات التي تخدم هذا التوجه.

فهل الذين يريدون للقطاع العام أن يتطور ويعود ليأخذ دوره في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية يعرفون مسيرة الاستثمار؟ نحن لسنا ضد الاستثمار، وإنما مع الاستثمار الذي يحقق نتيجة فعلية، تنعكس إيجابياً على الطبقة العاملة، حيث تؤكد الدراسات الاقتصادية كافة بأن قاطرة النمو هي الصناعة والزراعة اللتان يجري الآن توجيه ضربات موجعة لهما، من خلال السياسة الاقتصادية المتبعة لتحقيق النمو في القطاعات الهامشية، على حساب القطاع المنتج.

وهل تجربة تأجير الرصيف رقم /٧/ من مرفأ طرطوس لشركة أجنبية حققت الغاية التي تروجها الحكومة منها؟ هل استقدمت الشركة المستثمرة وكالات بحرية جديدة، وقدمت خدمات للسفن للتحميل والتنزيل حسبما تعهدت به؟ الجميع يعرف أنها بقيت على حالها من حيث عدد الحاويات التي كانت تقدمها شركات التوكيلات الملاحية العامة.

من حقنا هنا أن نطرح السؤال التالي: لماذا لا تتم محاسبة الشركة الجديدة، وما هي الشروط الجزائية بحق هذه الشركة، فيما السفن بعرض البحر تنتظر التفرغ؟

واليوم تحقق الانجاز الثاني للحكومة بخصخصة محطة حاويات مرفأ اللاذقية، ولكن تحت أسماء مواربة، فهل تستطيع الحكومة تقديم إجابة عن مصير العائلات التي ستتشرد نتيجة تسريح عدد كبير من العمال حسب بنود العقد، نتيجة لاستخدام عمال أجانب لا نعلم أصلهم أو فصلهم؟

إلى متى ستظل حكومتنا رهن إشارة صندوق النقد الدولي وإملاءاته التي لا تخدم إلا فئة مالية قليلة، وتجرب البلد إلى كوارث اقتصادية واجتماعية؟

إن الحكومة التي تدعو ليل نهار للانخراط بركب الرأسمالية وقوانين سوقها، ومنها قانون العرض والطلب الذي يفعل فعله في كل دول العالم واقتصادياتها إلا في بلدنا، نراها تتأثر فقط برفع أسعار جميع المواد الغذائية والنفطية، ضاغطة على المستوى المعيشي للمواطنين، دافعة بهم إلى خط الفقر، ومع تفاقم الأزمة الاقتصادية الرأسمالية العالمية التي انفجرت مؤخراً، نلاحظ انخفاضاً ملحوظاً في أسعار السلع والمواد والخامات العالمية إلا عندنا.

فما السر بالموضوع؟ وهل تقدم الحكومة تفسيراً لهذا؟ أعتقد أن التفسير الوحيد هو حماية للمحتكرين الذين يتخذون من الاندماج بالرأسمال العالمي ذريعة لتحقيق أرباح طائلة لهم، ويتعاملون عنه عندما ترتئي مصالحهم غير ذلك، والا ما سبب بقاء الأسعار على حالها؟

أهذا هو الجانب الاجتماعي في اقتصاد حكومتنا؟ المشكلة ليست بالفريق الاقتصادي وحده، وإنما هي في نهج حكومة لا تمثل مصالح الطبقة العاملة، وإنما تمثل مصالح الطبقة الرأسمالية فقط.

إن عمالنا ينتقلون من خيبة أمل إلى أخرى بسبب سياسة الحكومة تجاه حقوقهم ومكاسبهم، فهل تمثل هذه الحكومة العمال؟ في الواقع هي لا تمثلنا ولا تمثل الطبقة العاملة، فمن حقنا أن نطالب بحكومة تنتهج نهجاً اقتصادياً واجتماعياً يمثل غالبية فئات الشعب، ومنحازة للغالبية الفقيرة.

حسن السفان:

(عضو مجلس الاتحاد العام- نقابات الرقة)

نحن لسنا بمنأى عن تبعات الأزمة المالية

بين السفان انعكاسات الأزمة المالية العالمية على الصعيد العربي، منوهاً إلى أننا في سورية لسنا بمنأى عن تبعات الأزمة المالية الاقتصادية الراهنة، وأن الاتحاد العام لنقابات العمال يؤكد دوماً على دور الدولة الرعائى، وضرورة تواجدها في القطاعات الاقتصادية المختلفة عبر القطاع العام، الذي يجب إصلاح مؤسساته من خلال أنظمة إدارية متطورة، تقوم على المحاسبة والمساءلة ومكافحة الهدر.

وأكد أن النهوض بالعملية الزراعية لا يكون بزيادة الأسعار عند الضرورة فحسب، بل هو سلة متكاملة تبدأ من تأمين مستلزمات الإنتاج بالكميات والأصناف المطلوبة، وعدم زيادة أسعار مادة المازوت، والاستمرار في استصلاح الأراضي، ودراسة ديون الفلاحين الناجمة عن الظروف المناخية وتبسيطها، والأهم هو إيجاد ثقة حقيقية قابلة للاستمرار بأن الزراعة ضمن اهتمامات الحكومة ومؤسساتها المختصة بالعمل الزراعي.

إن انعكاس رفع أسعار مادة المازوت كما يعرف الجميع كان صعباً على العملية الزراعية والعمالين بها، على صعيد حياتهم الاقتصادية والاجتماعية، فالآلاف من المزارعين والعمال الزراعيين في المحافظات الشرقية هجروا أراضيهم التي تروى بالمحركات، و بالأبار الارتوازية، وقد خلت العديد من القرى من ساكنيها وأصبحت مرتعاً للصوص والمجرمين، في ظواهر اجتماعية لم يعتدها الناس. ■ ■

أولويات الحكومة والسُّلم المقلوب

غرامة على التدخين في الأماكن العامة!

◀ وسيم الدهان

«أقر مجلس الوزراء يوم الثلاثاء ٢٠٠٨/١٢/١٦ مشروع قانون لمكافحة التدخين في جميع الأماكن العامة بما فيها المطاعم والفنادق على أن يتم تخصيص أماكن للمدخين بنسبة محددة من المكان»..

ما ورد أعلاه هو «زبدة» خبر أوردته المواقع والصحف الرسمية في سعيها لتغطية جهود الحكومة التي تُعد العدة منذ شهور لمشروع قانون «مكافحة التدخين»، التزاماً منها بموافقة سورية على اتفاقية منظمة الصحة العالمية حول مكافحة التبغ التي اعتمدها جمعية الصحة العالمية عام ٢٠٠٣.

وبعيداً عن إرهابات الحرية الشخصية وتدخلاتها مع الحرية الاجتماعية، وعن الدخول في مفاهيم وأبعاد «العام» و«الخاص» في الأماكن داخل سورية التي باتت بمعظمها مسرحاً للاستثمار الخارجي، وبالتأكيد على عدم الإقلال أبداً من أهمية هذا القرار وإيجابياته، يجب التنويه إلى أن الركض وراء الأمور السطحية لمعالجة الأوضاع المتردية للمواطنين، لا يتم ولا يبدأ بقرارات من هذا النوع، ففي حين ينتظر المواطنون من الحكومة اتخاذ قرارات وخطوات عملية في قضايا أكثر حيوية وأشدّ ارتباطاً بواقع الناس المعيشي، مثل مشاكل العشوائيات وبيدائل السكن، وقضية الضمان الصحي للموظفين والعمال، والسعي لكبح معدلات التلوث والضجيج الأخذة بالارتفاع، نرى أن الحكومة تهتم دائماً بالأمور السطحية التي لا تعود كونها انعكاساً لتفاعلات اجتماعية-اقتصادية أعمق.

أكد أن في التدخين مضرة، ولكن يبقى من الضروري التذكير بأساليب الإعلام الرأسمالي الذي يعمد عموماً إلى تحميل التدخين (وغيره

كان اجتماع الأحزاب الشيوعية والعمالية العالمية الذي انعقد بين ٢١ و٢٢ تشرين الثاني الماضي في سان باولو في البرازيل، ناجحاً بامتياز من حيث الترتيب والتنظيم ومن حيث المستوى النوعي للمداخلات.. وقد قرأتم في جريدة «النور» كلمة حزبنا التي ألقاها الرفيق الأمين الأول، والبيان الختامي الصادر عنه، وستصدر بعض المواد عنه لاحقاً، ونظراً لأهمية المداخلات التي قدمها ٦٥ حزباً، فإن المكتب السياسي يدرس بجدية مسألة ترجمة كل أو بعض هذه المداخلات من اللغات الروسية والإنكليزية والإسبانية إلى اللغة العربية وتجميعها بشكل كراس مستقل وتوزيعها على نطاق واسع.

ونرى ضرورة أن نوضح الإشكالات التي حدثت في الاجتماع حول قضية الدعوة التي وجهها حزبنا للأحزاب الشيوعية العالمية لعقد اجتماعها الحادي عشر القادم في دمشق في عام ٢٠٠٩. لقد رحب كثير من المندوبين بهذا الاقتراح الذي قدم باسم أربعة أحزاب وهي: حزبنا والحزب الشيوعي اللبناني والحزب الشيوعي الأردني وحزب الشعب الفلسطيني، وعدوه

شهداء البوكمال.. دعوى وحقوق منسيّة!!

الدعوى المدنية للمطالبة بتعويضات مالية لأسر الشهداء وأطفالهم اليتامي .

إن هذه الدعوى هي حقّ مشروع لكل أبناء الوطن أولاً، وهي خطوة تستحقّ التقدير، لكننا نساءل:

- لماذا لم تبادر حكومتنا، الحكومة السورية، برفع مثل هذه الدعوى؟!

- ولماذا لم تقم الحكومة أيضاً برفع وتحريك دعوى (جزائية) بحقّ مجرم الحرب، الرئيس الأمريكي بوش، ومحاسبته على جريمته أمام المحاكم الدولية؟! ومنها محكمة العدل الدولية في (لاهاي). وهذا ينطبق أيضاً على العدوان الإسرائيلي الصهيوني على منطقة (الكبر) قرب دير الزور!

لا شكّ أنّ الولايات المتحدة وبمباركة من حلفائها الصهاينة والخونة المتآمرين معها، تهيمن إلى حد كبير على المؤسسات الدولية، وتستغلها لمصالحها، وضدّ كل من يقفّ ويعارض محاولاتها للسيطرة ونهب مقدّرات وثروات الشعوب والأوطان، كما فعلت مع العراق وأفغانستان، وادعاءها امتلاك أسلحة التدمير الشامل أو رعاية



يجلب للناس أي نوع من المسرّة، وقانون «مكافحة التدخين» وإن كان ضرورياً بصورة أو بأخرى إلا أن مكافحة البطالة والفقر، ومكافحة ارتفاع الأسعار، ومكافحة الفساد.. هي (إذا ما أخذ بها) قرارات وإجراءات أكثر أهمية ونفعاً للمواطنين فرادى ومجتمعين!.

ومن الملفت للنظر في القرار الحكومي (قيد التبلور) أنه يقترح سجن المخالفين وتغريمهم مالياً، ما يوجب السؤال حول نية الحكومة بـ«تعتير» المواطن أكثر مما هو «معترّ»، وزيادة طين حياته بلا عبر زيادة تكاليف الحياة عليه من حيث يعلم ولا يعلم، وصولاً إلى تغريمه على طريقة تنفسه (مع دخان أو بغيره)، وبات من الواضح أنها «لا بترحم ولا بتخلي رحمة الله تنزل».

ونهايةً، لا نعلم إن كان المدخنون من أعضاء الحكومة ومراقبيهم وحراسهم وخدمهم وحشهم وأقربائهم وأنسابهم والمستقوين بهم ومن لف لفهم، سيلتزمون بقرار كهذا في حال أقره مجلس الشعب، أو أنهم سيلتفون عليه كما في قرارات أخرى كثيرة!

ولم يلجأ إلى الرد على الاستفزاز بمثله كي لا يعكر صفو المؤتمر، ويؤثر على الجهود الرامية إلى التقارب بين الشيوعيين في العالم، كما تقدم بمبادرة لجعل الدعوة إلى المؤتمر تنم من قبل الحزبيين الشيوعيين في سورية معاً، وأن يكون تنظيمه مشتركاً بينهما، وشرحنا أهمية أن تكون دمشق مركزاً لهذا اللقاء العالمي الكبير، ولأول مرة في الشرق، حيث يشتد الهجوم الإمبريالي وتنشط فيه الدعوات الظلامية.. إلا أن كل ذلك لم ينفع في إقناع الرفيق ممثل الحزب الآخر الذي بذل جهوداً غير مبررة وغير مفهومة لمنع انعقاد هذا الاجتماع الكبير في بلده لأسباب حزبية ضيقة.

ويهمنا أن نؤكد أن هذا التصرف لن يثبّتنا عن متابعة جهودنا لوحدة الشيوعيين السوريين، ولن ننجرّ إلى صراعات جانبية مع أي فصيل شيوعي، لأنه لا يستفيد منها سوى العدو الطبقي.

٢٠٠٨/١٢/٢٤

• عن الزميلة «النور»

«الهيشة».. ضيعة ضائعة

◀ صلاح معنا

لا أظن أن هناك قرية ينطبق عليها اسم المسلسل السوري الشهير «ضيعة ضايعة» أكثر من قرية «الهيشة»، هذه الضيعة الوادعة المستلقية على شاطئ البحر المتوسط جنوب مدينة طرطوس، وتبعد عنها ١٠ كم فقط.

تقع «الهيشة» التي تتبع بخدماتها لمدينة طرطوس، بين قريتين شهيرتين هما يحمور من جهة الشرق، والمنطار من جهة الجنوب، واللتان يوجد في كليتهما بلدية تقدم الحد الأدنى من الخدمات، أما الهيشة، الضائعة بين طرطوس ويحمور والمنطار، فينطبق عليها المثل الشعبي الذي يقول: «لا هي معلقة ولا هي مطلقة».. ويطالب الأهالي منذ زمن طويل بالاهتمام بقريتهم، حيث لا طرقات جيدة فيها، ولا مجرور صحي، ولا مستوصف، أما الخدمات المتوفرة فهي في أسوأ حال، رغم أن «الهيشة» تقع على شاطئ البحر، في منطقة سياحية بامتياز..

وقد وقع الأهالي مؤخراً على عريضة تمثل غالبية أهالي القرية يطالبون فيها بضم الهيشة إلى بلدية يحمور سعياً وراء خدمات أفضل، وكلهم أمل أن يتم النظر في هذه العريضة سريعاً، وتحقيق المطالب الواردة فيها، حتى لا تبقى الهيشة ضيعة ضائعة؟! ■ ■

دردشة في تكسي جزراوي

سألت سائق سيارة الأجرة بعد أن انتهت للملامحه المتجهمة: نحن المنهين خاصة، وعموم أبناء محافظة الحسكة عامة مهمومون نتيجة الآثار التسونامية للمرسوم /٤٩/، فلماذا أنت تحمل كل هذا الهم؟

أجاب: أنا أيضاً مشكلتي تسونامي «سيّتي باص»، حيث أن شرطة المرور تخالف كل سيارة أجرة يزيد عدد ركابها عن اثنين، ويقولون لنا: «إنكم تحملون ركاب سيّتي باص وهذا لا يجوز!»،.. علماً بأن تلك الشركة تتوقف سياراتها وقتما تريد، في الموقف الذي تريد، فلماذا ينعوننا نحن أصحاب التكاسي من حمل الركاب..

وأضاف قائلاً: إن عدد سيارات الأجرة يقارب ٢٥٠٠ (تكسي)، ويعيلون أكثر من ٤ آلاف أسرة، ويدفع أصحابها ملايين الليرات كضرائب ورسوم للدولة، بينما باصات «السيّتي باص» تعود ملكيتها لعائلتين وشركاء من المسؤولين في الطل والضوء، ولا تدفع من الرسوم ما يستحق ذكره لمدة عشر سنوات، وعند قدومها الميمون أخرجت وعلى عينك يا تاجر، أكثر من مئة «فوكس» سرفيس من سوق العمل كانت تعيل نحو ٤٠٠ عائلة، وتدفع الملايين من الليرات ضرائب ورسوم للدولة..

على ما يبدو أن «سيّتي باص» والمتواطئين معها يريدون إخراج الجميع من سوق العمل ليربحوا وحدهم، وتخسر الدولة ويخسر المواطن..

بطاقة تعريف:

السائق يحمل شهادة معهد متوسط تجاري مسجل في الشؤون الاجتماعية منذ فترة طويلة.. باع بيته وهو كل ما كان يملكه في الوطن، واشترى بثمنه سيارة تكسي ليستطيع تأمين قوت يومه، وتسونامي «المرور» والسيّتي باص يقفون له اليوم بالمرصاد ... هذا هو الوجه الآخر لمأساة لا ندري متى وكيف ستنتهي؟ ■ ■

لقاء الأحزاب الشيوعية والعمالية في البرازيل.. وحول الاجتماع القادم لها



هنيئاً لنا جميعاً!

اعتدى قبل نحو عامين، أحد الأشخاص على أملاك الدولة المجاورة للأراضي الزراعية في قرية «دوير الملوعة» في محافظة طرطوس، وبعد المسح الذي قامت به الدولة لهذه الأراضي، تم التيقن من الواقعة، وثبت قيام هذا الشخص بالاعتداء على أملاك الدولة وقطع أشجار الصنوبر التي غرستها وزارة الزراعة بجهود كبيرة، وأطلق عليها اسم «غابة الصداقة السورية – البلغارية».. وجاء كشف مديرية حراج صافيتا ليؤكد التجاوز أكثر فأكثر، إذ وثّق قضية الاعتداء على أملاك الدولة، ويبيّن أن هذا الاعتداء طال أيضاً الجوار، حيث تضرر أحد المزارعين، فاقام هذا المتضرر دعوى في محكمة مشتى الحلو، وتم تبليغ الطرفين، ولكن جرى تأجيل وتسويق ومماطلة، فاستمرت الجلسات لمدة سنتين، وفي تاريخ ٢٠٠٨/١١/١٧ تم إصدار حكم البراءة على المعتدي، وجرى تغريم المعتدى عليه بالرسوم والمصاريف.. فهنيئاً لنا..

■ مالك ديب

سلامات أبا سامر

أجرى الرفيق الياس قطيرة (أبو سامر) عضو مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين عملية جراحية خارج الوطن تكملت بالنجاح، وهو الآن في حالة نقاهة. مجلس اللجنة الوطنية لوحدة الشيوعيين السوريين، وجميع رفاقه ومجبيه يتمنون له الشفاء العاجل والعودة السريعة إلى ربوع الوطن للعمل من أجل كرامة الوطن والمواطن التي هي فوق كل اعتبار. ■ ■

الأمراض الاجتماعية المنتجة مجدداً آفات تهدد أمن المجتمع واستقراره ووحدته الوطنية

◀ يوسف البني

إن الوضع الاجتماعي ـ الاقتصادي لإجموع المواطنين في سورية حالياً، يشابه إلى حد كبير أيام الخمسينات وأوائل الستينات من القرن الماضي، حيث ضربت موجات المحل والقحط والجذب كل نواحي الحياة، ووصل السواد الأعظم من المواطنين إلى الدرك الأسفل من درجات الفقر والعوز، فأدى ذلك إلى الهجرة من الريف إلى المدن الكبرى بحثا عن العمل ولقمة العيش ـ إلا أن الأوضاع الاقتصادية المتردية الآن ليست بفعل الطبيعة، بل بفعل فاعل، هو السياسات الحكومية الليبرالية الهدامة التي سعت بكل قوتها إلى إفقار وتجويع عموم المواطنين، بل إلى تشريدهم أحيانا من عملهم ومسكنهم.

فقد تزامنت شعارات الإصلاح والتحديث، مع وضوح الكوارث التي سببها النهب المنظم الذي مارسته قوى الفساد والنفوذ بحق الاقتصاد الوطني، ومع تراجع دور الدولة الرعائي، وحتى التدخلي، وتخليها عن أنجازات ومكتسبات القطاع العام لصالح حفنة قليلة من الناهبين والاستغلاليين، تعثر القطاع العام الصناعي وإنتاجيته، وانخفض كثيراً، بل انعدم، تخصيص موارد لتأمين مستلزمات الإنتاج، وتجمد مستوى الأجور، ما أدى إلى زيادة نسبة البطالة، والمزيد من تدني مستويات المعيشة ـ إضافة إلى أن القطاع الزراعي أصبح يواجه عقبات حقيقية، من حيث ارتفاع أسعار وقود الري والسماد والبذار، وقلة العائدات التي تضمن إعادة إنتاج موسم قادم، أيضاً بسبب انخفاض أسعار المحاصيل التي قررتها الحكومة، ولا تتناسب مع تكاليف الإنتاج المتزايدة باستمرار.

كل هذه الممارسات أوصلت أكثر من ٣٠% من المواطنين السوريين أي نحو ما يقارب ٥,٥ مليون إنسان يتوضعون في المناطق المختلفة في سورية، إلى مادون خط الفقر، هذا الشبح الأسود الرهيب الذي يعيشون في ظله ويمتلكون ثقافته وينتجون سلوكيته، ويبتعدون بسببه عن المشاركة والحراك الاجتماعي، وهذا الرقم مؤهل ومرشح للزيادة بسبب التراجع العام الذي يشهده الاقتصاد منذ سنوات، لغياب برنامج متماسك للإصلاح الاقتصادي والمعيشي، واستمرار تفشي ظاهرة اقتصاد الفساد، وسيطرته على مجمل مفاصل الاقتصاد الحيوية، الأمر الذي يفتح الباب على مصراعيه لاتساع دائرة الأمراض الاجتماعية الخطيرة، التي تفتك بالمجتمع وتماسكه ووحدته الوطنية، وتكوين شريحة اجتماعية واسعة من المهمشين، في ظل تحول سورية إلى دولة ريعية لا تسيطر على عملية الإنتاج الاجتماعي، ولا تملك مشروع تطوير لبينتها الاقتصادية والاجتماعية، بل تعاش على رفع الأسعار وفرض الضرائب والاقتراض الخارجي، وتاجير أو خصخصة القطاع العام ـ ونتج عن هذه السياسات الأمراض الاجتماعية الخطيرة الكثيرة ومنها:

المخدرات

التعاطي، الإدمان، الاتجار

المخدرات تؤثر على النشاط الذهني والحالة النفسية لتعاطيها، بتشيط الجهاز العصبي المركزي أو إبطاء نشاطه، وتسبب الهلوسات والتخيلات، وينجم عن تعاطيها الكثير من مشاكل الصحية العامة والمشاكل الاجتماعية.

تكثر ظاهرة تعاطي المخدرات في المجتمعات الشبابية الناشئة، وذلك بسبب البحث عن منفذ للخروج من هموم الحياة اليومية ونسيانها، أو البحث عن لحظات السعادة والنشوة التي يفتقدها الشباب في أجوائهم الأسرية، ويظنون أنها موجودة في عالم الغيب، ويشير خبراء الأمراض النفسية أن الأسباب البعيدة لهذه الظاهرة هي التفكك الأسري والجهل والإحباطات والاضطرابات المادية، البطالة، وتتراوح أعمار المدمنين بين ١٥ ـ ٤٠ عاماً ـ وكانت الإحصاءات الرسمية قد أشارت إلى عدد المدمنين في سورية البالغ ٢٧٩٩ مدمناً، ولكن هذا الرقم قليل جداً عن العدد الحقيقي، فالحقن المخدرة تنتشر أكثر فأكثر بين صفوف الشباب، ويزداد توزيعها يوماً بعد يوم في مختلف المناطق، وخصوصاً في الجامعات.

إن مشكلة انتشار المخدرات وتعاطيها من أخطر مشكلات الحياة الاجتماعية فهي تؤدي إلى تدمير المجتمعات، والزيادة



المخدرات تهدر الكثير من الموارد البشرية والمالية التي يمكن توظيفها في تحسين الأوضاع المعيشية

• الدعارة أصبحت محمية ومرخصة شفوياً وليس كتابياً

• الجريمة منظمة ويحميها متنفذون، بعد أن كانت محاصرة بالتوقيف والندم وتأنيب الضمير

من التعليم، والإهمال الأسري ـ كما تبين أن ٨٧% من الداعرات مارسن البغاء بعد وفاة الأب، و٤٤% من آباء البغايا متزوجون من زوجة أخرى، وأن الجريمة الأكثر تكراراً في انحراف الفتيات هي البغاء، ويبدأن بالسلوك الانحراي بين سن ١٨ ـ ٢٢ سنة، والذين يقومون بتشكيل دعارة منظمة هم ذكور، وتواجه النساء اللائي يعلن أسراً التحدي الأكبر.

لا تعرف السلطات السورية والوكالات الدولية الأعداد الدقيقة لهؤلاء النساء، لكن كثيراً منهن يظُن أن لا خيار لديهن سوى العمل في «معربا»، وهي منطقة في ريف دمشق، حيث تنتشر الملاهي الليلية بأضواء النيون الساطعة والديكورات المبهرجة، ويأتي الزبائن من نواحي شتى، بسيارات تحمل لوحات سورية وعراقية وسعودية، لمشاهدة الرافضات، ومعظمهن صغيرات السن، وأغلبهن من اللاجئات العراقيات، ويرقصن مقابل النفود التي تثر على خشبة المسرح، والحراس الذين يحيطون بهن ليحولوا دون لمسهن من الزبائن، يرتبون لهن الاتفاقات، ليمارسن الجنس مع الزبائن.

وقد سمحت الحكومة بفتح الملاهي والمقاصف، وتسمح ببعض العروض الخاصة، والدعارة أصبحت مرخصة شفوياً وليس كتابياً ـ وليس هناك أية صعوبة في تأمين التراخيص اللازمة من وزارة السياحة ونقابة الفنانين وغيرها ـ طبعاً هذا لا يعني أن كل المقاصف سيئة بالضرورة، ولكن أكثرها يخدم هذه الظاهرة.

تورط بعض الأجهزة والمسؤولين

الفتاة ناريمان حجازي باتت قضيتها معروفة للجميع، حيث اختُطفَت وأرغمت على ممارسة الدعارة، وظهرت على التلفزيون السوري، وتناقلت أغلب وسائل الإعلام والمواقع الإلكترونية أخبارها، وأكدت أمام القضاء في القصر العدلي بدمشق، تورط أشخاص من مستويات مسؤولة مختلفة، وقُدِّمت للقضاء قائمة منهم تضم أكثر من ثلاثين متورطاً في شبكات الدعارة وخطف أطفال ـ وكذلك أظهرت بعض القضايا والتحقيقات الرسمية في سجلات أحد المخافر، رعاية بعض المسؤولين لعمل شبكات دعارة، إضافة إلى بعض الجهات الأخرى، سواء بشكل مباشر أو غير مباشر، فقد ذكرت إحدى البغايا، التي تعمل في شبكات الدعارة، أن وضعها قد ساء بعد قدوم أو استقدام العراقيات اللواتي يدخلن كلاجئات أو سائحات أو للعمل عند بعض الأشخاص، وتقول إنها تملك شقة مفروشة، وإنها تعمل بالتوافق والترتيب مع بعض المسؤولين، الذين يقاسمونها الدخل، وهي الآن تُشغل بناتها بأجور تتراوح بين ٥٠٠ و١٠٠٠ ل.س للساعة الواحدة، وحين القبض عليهن، أو حتى قبل ذلك، يتم الإفراج عنهن بكفالة يدفعها غالباً هؤلاء الذين يجبرونهن أو يرتبون لهن الدعارة.

وذكر تقرير لإحدى منظمات الأمم المتحدة العاملة في دمشق، إلى حلقة خطيرة بدأت تظهر بوضوح في التجمعات التي كوَّنها العراقيون في سورية ـ على أنها أكثرها دعارة، وأن هناك شبكات منظمة تشمل أشخاصاً من جهات عدة يقدمون الدعم اللازم لهذا النشاط، مع أن سورية قد وقعت على بروتوكول تعديل اتفاقية قمع الاتجار بالنساء والأطفال المبرمة في جنيف، كما انضمت لاتفاقية قمع الاتجار بالأشخاص واستغلال بغاء الغير، كما حدد القانون السوري عقوبات لاستغلال الطفل جنسياً، ولاستغلال الآخرين وتسهيل الدعارة، ويلاحظ عدم تطبيق الكثير من بنود القانون السوري أو الاتفاقيات الدولية المصدقة من سورية، وهذا يدعم الاستغلال الجنسي للأطفال والسياحة الجنسية واستغلال العراقيات والسوريات والروسيات وغيرهن، من خلال شبكات منظمة وبنءاء قانوني أحياناً ـ.

عمالة الأطفال

(الطفولة المعذبة في عالم متخم) تتحمل الدولة المسؤولية الأولى بمشكلة عمالة الأطفال، وبالدرجة الثانية الأهل والمجتمع ـ وتشير الإحصائيات إلى أن هناك حوالي ٦٠٠ ألف طفل يقومون بأعمال قاسية، وضمن شروط غير صحية وغير إنسانية، ولدة ساعات طويلة وبأجور منخفضة، هذه المشكلة نشأت نتيجة تسرب الأطفال من التعليم،

بسبب الوضع المعيشي السيئ للأسرة، ما خلف شريحة واسعة من أكثر الشرائح المعرضة للاستغلال والعنف والضيق، رغم أن قوانين العمل تمنع تشغيل الأطفال دون سن ١٢ بشكل عام، ومنعت تشغيلهم في بعض الصناعات التي حددتها وزارة الشؤون الاجتماعية والعمل قبل سن ١٥ عاماً، وفي بعض الصناعات الأخطر قبل سن ١٧ عاماً، ومنعت الوزارة تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن ١٥ عاماً بين الساعة السابعة مساءً والساعة السادسة صباحاً، ومنعت تشغيلهم أكثر من ٦ ساعات، ووفقاً لمنظمة الفاو فإن الأطفال العاملين في مجال الزراعة يمثلون ٧٠% من إجمالي عمالة الأطفال ـ ولكن جميع هذه المنوعات يتم خرقها، بسبب الضغوط المعيشية والفقر، ويجبر الأطفال على العمل إما ليتمكنوا من إعالة أنفسهم أو إعالة أسرهم، وغالباً تعاني أسر هؤلاء الأطفال من نقص في التعليم، وفقر في الخدمات الصحية التي يحصلون عليها، وانحسار فرص العمل البديلة ـ ويعمل الكثير من هؤلاء في أعمال يمكن أن تضر بصحتهم أو تؤدي إلى حوادث خطيرة، قد يكون من بينها فقد أطراف.

الجريمة

بسبب الجهل والتخلف اللذين سببهما الفقر المدقع لأكثر من ثلث المواطنين في سورية، وبسبب الحاجة لتأمين المتطلبات التي لم توفرها البرامج الاقتصادية والإنمائية الرسمية ـ فقد انتشرت وتوسعت ظاهرة الجريمة بمختلف صورها وأشكالها المتجددة، هذه المعضلة الدائمة التي تقلق المجتمعات وأمنها وطمأنيتها، وتأخذ من مالهـا وجهدهـا، وتعكر صفوها وتعيق نموها وازدهارها، إذ أن عائداتها الاقتصادية المغرية باتت تنافس عائدات غيرها من المهن الشريفة، وتتميز بسهولة الحصول عليها دون جهد أو تعب، فبعد أن كانت الجريمة تتسم بالخطورة والندم وتأنيب الضمير، أصبحت اليوم تقدم عائدات مجزية للعاملين بها من الأشرار والمارقين على الأنظمة والقوانين، الذين يشاركون أحياناً متتفذين قادرين على حمايتهم من السقوط في الاعتقال أو التعرض للعقوبات والمساءلات القانونية.

إن ظاهرة الإجرام أصبحت ذات امتداد عالمي، وأن هناك علاقة (سبب ـ وأثر) بين العولة وهذه الظاهرة، أو أن هذا الوضع يرتبط بوجود أزمة قانونية تتعلق بمصادقية القانون وفعاليته عندنا ـ وما يدعو لمزيد من القلق أن الأشكال الجديدة للجريمة تتميز بكونها ذات طبيعة منظمة، وإنها تُمارس وتلقى الدعم من أطراف خفية في السلطة، تحتل مواقع النفوذ والتحكم.

ولم يكن تطور الجريمة، وتمكن تأثيرها في المجتمعات المعاصرة، والعجز عن التصدي لها، ليكون على هذا النحو الذي هو عليه الآن، لولا الخلل في أدوات حماية المجتمع من الجريمة، وفي مقدمتها القانون الجنائي الذي بات يعاني من التضخم التشريعي وترهل الأجهزة القضائية، وشيوع الحلول الظرفية ذات المنحى الديماغوجي، واختزال مفهوم الأمن في مطلب الحفاظ على النظام العام، اعتماداً على مقاربات أمنية وجنائية طبقية قاصرة، ما أدى إلى استنزاف طاقات الجهاز القضائي في ملاحقة الجريمة الصغيرة والهامشية، وصرفه عن الاهتمام بتعقب الإجرام الأكثر خطورة والذي يتصرف من مواقع السلطة والسطوة والنفوذ ـ.

العلاج

إن هذه الأمراض الخطيرة تفتك بالمجتمع وتقوض دعائمه، وتهدر قدراته وطاقاته، وتمزق وحدته الداخلية، التي نحن بأشد الحاجة لتمتينها وتدعيمها في الظروف الراهنة، وفي ظل التهديدات التي تحيط بوطننا سورية، من الداخل والخارج، لذلك يجب العمل سريعاً على علاجها والتخلص منها ـ وهذا لا يتم إلا بتأمين الحياة الحرة الكريمة لعموم المواطنين، وإيجاد برامج تنموية جادة وغير وهمية، ترفع المستوى المعيشي وتحقق الاستقرار والأمن الغذائي والاجتماعي، وتخلص المجتمع من كل مظاهر الجريمة والفساد والظلم والاجتماعي، وفي هذا ضمانة لكرامة الوطن والمواطن. ■ ■

الطاولة المستديرة حول الشراكة السورية/ الأوروبية..

هل هناك فوائد ستحققها سورية من مشاركة الأوربيين؟



د. قدري جميل

وقدمنّا تنازلات اقتصادية في مجالات الإصلاحات الاقتصادية بالطريقة التي رسموها لنا، ثم أكلنا القلْب وأوقفوا التصدير، وذهبت كل التنازلات التي قدمناها في مجال تحسين (أخلاقتنا) اقتصادياً (ببلاش)، وفوق كل هذا عاقبونا سياسياً.. بينما قدمنا نحن تنازلات اقتصادية عديدة، بمعنى أننا سمعنا كلامهم اقتصادياً وأجرينا تغيرات بالبنية، لنمس أثارها وندفع ثمنها اليوم، ورغم كل ذلك بدل أن يشكرونا فقد عاقبونا! واليوم في التوقيع الثاني على الاتفاقية لا توجد أية ضمانة، ولكن من غير المسموح أن تجري الأمور بالشكل نفسه مرة ثانية» وعبر د. جميل عن اندهاشه من النهافت السوري على الأوروبيين وكأنهم مركز العالم علماً أنهم لا يملكون القوة العسكرية لتحقيق مصالحهم، حيث وُضِحَ أن «أوروبا لديها مخططات ولكن ليس لديها الإرادة السياسية الكافية لتحقيق مصالحها، لذلك يجب علينا أن نفكر إلى جانب الأوروبيين بخيارات أخرى» وفي نهاية مداخلته عبر د. جميل عن اعتقاده بأن «قصة الشراكة بهذا الشكل ليس لها مستقبل، وهي لن تتحقق.. وأن تحققت فسيترتب على تحقيقها خسارة كارثية لسورية».

د. قدري جميل رأى أن هناك تغيراً جذرياً قد حصل في الطرف الدولي، ما يستوجب دراسة الانعكاسات القريبة والمتوسطة والبعيدة المدى لتطور الأزمة العالمية على الاقتصاد الأوربي، وانعكاسها علينا بطبيعة الحال من خلال اتفاق الشراكة، وأكد د. جميل أن خطورة الاتفاقية تكمن في جوهرها الذي يقضي بضرورة إجراء تغيير بنوي في اقتصادنا حتى نظهر (حبابين وأوادم)، وعلى أساس هذا التغيير البنوي بالهيكلية الاقتصادية «يعدوننا بأنهار الحليب والغسل في المستقبل»، مشدداً أن هذا التغير المطلوب في البنية الاقتصادية السورية له وظيفة سياسية ربما تتهب لها الأوروبيون، هدفها الأول إضعاف بنية البلد من أجل فرض شروط سياسية لتسوية المنطقة في نهاية المطاف. وأضاف د. جميل «مازلنا إلى الآن لا نجد التعامل إلا من خلال جانب واحد إما سياسي أو اقتصادي، في حين أن اللعبة مركبة سياسياً واقتصادياً، إذ يحكى ويوضع شرط اقتصادي في الواجهة بينما هو في الجوهر سياسي فنأكل القلْب كما حصل معنا بالتوقيع بالأحرف الأولى قبل أربع سنوات على الاتفاق نفسه، فقبل أن نوقع ذهبنا

استكمالاً لما قدمت له في عددها السابق بخصوص الندوة التي أقامتها الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية في مكتبة الأسد بدمشق يوم الأربعاء بتاريخ ١٧/١٢/٢٠٠٨ والتي ناقشت فيها على طاولة حوار مستديرة الحالة السورية في إطار «الشراكة الأوروبية ـ المتوسطية/ الاتحاد من أجل المتوسط»، تتابع قاسيون عرض ما دار في الندوة التي شارك فيها أكثر من ٢٠ اقتصاديا سوريا من اتجاهات مختلفة، مع التذكير أن غاية الندوة كانت مناقشة الأهداف السياسية والاقتصادية والثقافية التي يتوقع أن تحقّقها العلاقات الأوروبية ـ المتوسطية عبر اتفاقية المشاركة التي وقعتها الحكومة السورية بالأحرف الأولى بتاريخ ١٤/١٢/٢٠٠٨.

د. منير الحمش

افتتح د. منير الحمش الندوة بكلمة أورد فيها عدداً من النقاط ليفتح دائرة النقاش بين المتحاورين، فبين أن الدول الصناعية المتقدمة حين تطرح مشروعاً لرسم العلاقة مع العالم الخارجي، فغالبا ما يكون هذا المشروع معبراً عن مصالح هذه الدول بالدرجة الأولى، وربط د. الحمش في كلمته بين مستجدات الوضع العالمي اقتصادياً وسياسياً حيث نوه إلى «الأحداث الهامة التي حصلت في نهاية القرن الماضي كانهيار

د. عابد فضلية

ويعد ذلك قام د. عابد فضلية بإثارة مسألة أهمية الشراكة، وما هي الأولويات بالنسبة لكل جانب (السوريين والأوروبيين)، موضعاً وجود من يعتقد أن اتفاق الشراكة سيضم جانبين متوازيين في حين أن سورية دولة صغيرة اقتصادياً وإمكاناتها متواضعة جداً في مقابل ٢٧ دولة تضم أهم الدول الصناعية في العالم، كما تطرق فضلية إلى مسائل الإصلاح الاقتصادي وقطاع الأعمال ومكافحة الفقر، مشيراً إلى إجابة النائب الاقتصادي عبد

أ. فؤاد اللحام

وبدوره رأى الأستاذ فؤاد اللحام أن الاتفاقية قد أصبحت أمراً واقعاً، وأنها ستستمر ما لم يطرأ حدث غير متوقع، معتبراً أن ما يميز هذه الاتفاقية هو أن التوقيع عليها قد تم في ظل الأزمة المالية العالمية الأمر الذي سيفرض استحقاقات إضافية ستتوالى خلال الفترة

اللّه الدردي عندما سئل عن الجوانب الأخرى التي تحملها اتفاقية الشراكة عدا الجانب الاقتصادي حين قال (الدردي): «إن الزمان والمكان لا يسمحان بشرح تفصيلي لهذا الموضوع، ولكن ستتولى هيئة تخطيط الدولة بالتعاون مع المفوضية الأوروبية برنامجاً إعلامياً تفصيلياً يوصل الرسالة إلى المواطنين والمعنيين وقطاع الأعمال والإدارات الحكومية بشكل واضح حول ماهية اتفاقية الشراكة وآثارها المتوقعة والتغيرات

المقبلة، وتطرق للحام إلى قطاع الصناعة في سورية مشيراً إلى أن توقيع الاتفاقية يعني إعلاناً واضحاً وصريحاً من الحكومة لتبني اقتصاد السوق، وذلك يعني تخليها عن القطاع العام. وبين اللحام أن هذه الاتفاقية تأتي في ظل تراكم كبير لمشاكل الصناعة الوطنية بعد ما واجهته

مرة أخرى..

استصلاح الأراضي.. هل هو بحاجة إلى إصلاح!؟

سبق أن تناولنا في قاسيون الإهمال والفساد الذي تعرّض ويتعرّض له مشروع الري واستصلاح الأراضي في حوض الفرات الأدنى، سواء في التنفيذ، أو في الصيانة، وتوقفنا عند فرع الصيانة والتشغيل بدير الزور، ومسؤوليته عما حصل في القطاع الخامس في منطقة العشارة والقورية من حيث القنوات والبوابات المتهرئة الموثقة لدينا بالصور، أو من سوء توزيع المياه بسبب المشرفين على التوزيع، ونتيجة المنسوب الخاطي، وقدمنّا في هذا الإطار اقتراحين فنيين لذلك، إما برفع مستوى البوابة ٥٠ سم، أو بوضع ما يسمى صواريخ داخل القنوات تعمل على تسريع جريان المياه وكصمام لعدم رجوعها . وتقدم لنا مؤخرأ مهندس جيولوجي باقتراح ثالث يتعلق بتنظيم عملية الري بدءاً من المنسوب الأعلى أولاً، وهذا لا يكلف شيئاً، فهل يستجيب فرع الصيانة والتشغيل أم «يطشّش» كما فعل سابقاً حول الموضوع نفسه لا اعتبارات محسوبة وليس فنية؟! رغم الشكاوى المتعددة من الفلاحين إلى الجهات الإدارية والسياسية والجهوية واتحاد الفلاحين ومجلس المحافظة، وليس ذلك فقط بل يسمى لمدّ قناة فرعية لري أراض استأجرها من الدولة قريب أحد المتنفذين على حساب سرعة التدفق وكميته؟! وكل ذلك يسبب خلافات بين الفلاحين، وكذلك خلافات اجتماعية عشائرية تؤثر على ترابط المجتمع ووحده .

وكما سبق وأن طرحنا أيضاً توسعة مدخل مدينة موحسن بإبعاد الساقية المرتفعة مسافة عشرة أمتار لأنها تحجب الرؤية وتسببت بعدة حوادث مرورية بعضها أدّى لإصابات كبيرة و وفاة شاب من المدينة ترك خلفه عائلة وأطفالاً يتيّموا نتيجة عدم استجابة فرع الصيانة والتشغيل ومرة أخرى أيضاً تحت حجج واهية ويبدو أن حياة المواطنين وأرواحهم ووحدة المجتمع غير مهمة ورخيصة جداً في حسابات المهملين والفاستدين ؟! وإننا إذ نذكر بذلك لأهمية وضرورة ما أشرنا إليه .

وهذه المرة، (والثالثة ثابتة) نسلط الضوء على تنفيذ مشروع الصّرف المغطّى في القطاع الثالث في مدينة موحسن وتوابعها، والذي جاء بديلاً للصرف المكشوف الذي لم يحقق النتائج المرجوة منه؟! والمشروع يتمويل وإشراف فرع الصيانة والتشغيل، وكلفته التقديرية ١٢٠ مليون ليرة، أخذته شركة وفرّ بعد أن نفذ جزءاً من الأعمال وكان من المفترض أن يتم حفر القنوات بحفّارة ناعورية لحافظ على سعة ومنسوب موحد، ثم تمدّ بطبقة محدّدة من الحصى المفروز، وفوقها أنابيب الفلاتر التي تغطّي أيضاً بالحصى للمحافظة على سهولة امتصاص المياه الزائدة ومنع الطين من إغلاق الأنابيب بعد ردم القنوات. وكل قناة تغطي مساحة محدّدة مقسمة إلى قطّاعات فيها ثلاث قنوات فرعية تتجمع وتصب فيها ومنها إلى بئر تسحب منه المياه بمضخة، وهناك آبار عديدة في المشروع. لكن تبين من خلال الواقع المنفذ أن في بعض الآبار أنبويأ واحداً في كلّ قناة فرعية يعمل بشكل صحيح، وهذا يعني أنه بعد مرور فترة قليلة من الزمن تكون النتائج أكثر سوءاً من السابق.. وما يثير الاستغراب والتساؤل هو:

– كيف تكون التكلفة التقديرية ١٢٠ مليون، وينفذه فرع شركة المائية بالرفقة بأقل من ثلثه، إلّا إذا كان في تقدير الكلفة أو في كسر السعر شيء ما خفي؟!

– كيف يتم تقييم المنفذ للآن في أحد الاجتماعات بأنه جيد والواقع أسوأ كما أكده فنيون آخرون؟!

– أين دور فرع الصيانة في المراقبة والإشراف؟! نسوق هذه التساؤلات ونطالب بمتابعتها والكشف على القنوات المنفّذة قبل استلام المشروع الذي شارف على الانتهاء، حتى لا تضيع الملايين من أموال الشعب والوطن هدرأ كما ضاعت مع المتعهد السابق ونحتاج مرة ثالثة لإصلاح الإصلاح؟!

■ **زهير مشعان**

الفساد سرطان التنمية والبناء والمواجهة.. (2_2)

◀ د . سنان علي ديب

الأسباب المؤدية إلى انتشار ظاهرة الفساد

هناك أسباب كثيرة تؤدي إلى انتشار وتفشّي ظاهرة الفساد، الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والسياسية منها:

الأسباب الاجتماعية

ترجع إلى التشبّث السلبية غير الصحيحة وغير العلمية، عن طريق الأسرة أو المنشآت التعليمية أو المجتمع أو الإعلام أو الذين يدعون العمل الديني من أجل التجارة، حيث تشكل قيماً وأعرافاً تعتبر كأساس لسلوك الفرد في المجتمع بشكل عام وفي المجال الوظيفي بشكل خاص، فللتربية دور أساسي في مدى الالتزام بالقواعد الأخلاقية والقانونية في ممارسة الوظيفة سواء بشكل سلبي أو بشكل إيجابي، فالمجتمعات التي تستند وترتكز ثقافتها على سيادة الولاءات الأسرية أو الالتزامات الإقليمية والقبلية أو علاقات الدعم، يكثر فيها الانحراف عن القواعد والنصوص، لا من أجل المكاسب الشخصية فقط، بل من أجل الأقارب من الأسرة والقبيلة والعشيرة.

الأسباب الاقتصادية

ضعف الرواتب والأجور مقارنة مع تكاليف المعيشة، فالأجور المدروسة بدقة وواقعية بحيث تتناسب مع تكاليف المعيشة تمثل ركناً أساسياً وهاماً في الاستقرار المعاشي والنفسي للعامل أو الموظف، وبالتالي تساهم في بدهم عن ممارسة الفساد، وكذلك تلعب أنظمة الحوافز والمكافآت المدروسة والعادلة والمرتبطة بتحقيق الأهداف دوراً بارزاً في تحقيق النظام والقانون.

الأسباب الإدارية

١ - تعقد القوانين وصعوبة فهمها، ما يجعل الناس يلجؤون إلى الأساليب غير القانونية، ويعطي المبرر للموظف من أجل طلب الرشوة أو عرقلة تنفيذ الطلب في حال عدم إعطائه الرشوة.

٢ - ضعف الأجهزة التفتيشية والرقابية على

أخرى يرون فيها أنها تتميز بهياكل إدارية وبيكوار أفضل وأكثر التزاماً وأوفر مساهمة، وبالتالي يكون الخيار هو الهجرة خارج أرض الوطن مما ينعكس سلباً على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

● يؤدي الفساد إلى فقدان ثقة المواطنين والمتعاملين داخلياً والجهات الأجنبية، ما يؤدي إلى إنفراد مجموعة معينة بالعقود وبالصفقات الداخلية والخارجية، وبالتالي هروب الاستثمارات المحلية وعدم جذب الاستثمارات الأجنبية، ما يفاقم مشكلة البطالة الموجودة أصلاً وينعكس على معدل النمو وميزان المدفوعات ويؤدي إلى أحد أهم أمراض الاقتصاد، وهو الاحتكار وانعدام المنافسة.

● الفساد يؤدي إلى بروز طبقة اجتماعية جديدة من أصحاب رؤوس الأموال خلال سنوات قليلة على حساب الشرائح الوسطى التي تبدأ بالتلاشي وينحسر دورها الموازن والمطور، وتزداد الفجوة بين الفقراء الذين يشكلون الأغلبية العظمى والأغنياء الذين يعدون على الأصابع ..

●ازدياد الفقر والبطالة والأمراض الاجتماعية نتيجة ازدياد تكلفة المنتجات المحلية والخدمات والعقود والصفقات التجارية والصناعية، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المعيشة ثم إلى الفقر في حال لم تتناسب الأجور مع متطلبات المعيشة .

● يقلل الفساد من إيرادات الدولة ويزيد من النفقات، الأمر الذي يضطر الدولة إلى الاقتراض الداخلي أو الخارجي وما يسببه هذا الاقتراض من تبعية سلبية، فبحسب رأي مسؤولين قدر حجم التهرب الضريبي بـ ٢٠ مليار ليرة سورية وقيل أن الأموال الناجمة عن الفساد والهدر تقدر بـ ٤ ٪ من الناتج المحلي.

● الظلم الاجتماعي من حيث أن التهرب الضريبي أو سرقة الكهراء والمياه يزيد من تكاليف هذه الخدمات على المواطن وبالتالي يحس بالقهر والظلم والغبن.

● قد يكون بعض الفاسدين سنداً لقوى ودول معادية للقيام بأعمال من أجل زعزعة الأمن والاستقرار.

● يقوض جميع الخدمات التي تقدمها الحكومة، ويلتف على جميع القوانين.

● **عضو جمعية العلوم الاقتصادية**

سوق دمشق للأوراق المالية

بين «حاجات» الاقتصاد الوطني.. و«كماليات» اقتصاد السوق الحر!!

◀ محمد دحنون

صدور المرسوم التشريعي رقم ٥٥، والقاضي بإحداث «سوق دمشق للأوراق المالية»، وما تلاه من خطوات تشريعية وتنفيذية لإنجاز سوق البورصة، لا تضع السؤال المتعلق بحاجة الاقتصاد السوري إلى سوق للأوراق المالية على الرف»، بل تفتح المجال لطرح أسئلة قد تكون أكثر حيوية ودينامية. من بينها بالطبع، السؤال المتعلق بالشريحة الاجتماعية التي يعبر هذا القرار الاقتصادي عن مصالحتها، وسؤال آخر يرتبط بتأثير وجود سوق للأوراق المالية على تطور القطاع الإنتاجي، وتأثيره على الاقتصاد الوطني ككل وخاصة في زمن «الأزمات».

الفائدة والمعرفة... الحصيلة صفر للمواطن السوري!

حصيلة الأجوبة من طرف المواطن السوري كانت ضئيلة وفقيرة وقد تثير الدهشة، حصيلة تتعلّق بمعرفته بوجود السوق أولاً وبنظام عملها ثانياً، ثم بالفائدة التي قد تعود عليه من جراء وجودها ثالثاً. لكنّ الدهشة المفترضة تزول إذا تبينا أصل العلاقة بين المعرفة والفائدة. يقول مازن «عامل في القطاع الخاص»: «نعم، أعرف أنه سيتم افتتاح سوق للأوراق المالية في دمشق وهذا كل شيء»، ولا أسعى لأعرف المزيد، لأنني في النهاية لا أستفيد شيء من معرفتي هذه، فأنأ أعمل براتب بسيط (يادوب) يكفيني أنا وعائلتي المؤلفة من ست أفراد. وبحسب علمي، فإن من يريد أن يعمل في السوق عليه أن يؤمن رأسمال ما، وهذا غير متوفر أبداً، ولا أعتقد أنه سيتوفر في المستقبل القريب».

انعدام الرغبة في المعرفة التي أبدأها مازن، تنطبق على كل من يشاركه مستواه الاقتصادي، وهم على العموم من أبناء الشريحتين المتوسطة والفقيرة. يقول «رياض تقي الدين» (مدير عام قطاع خاص): «صحيح، أتفق معك على أن كل قرار اقتصادي يعبر عن مصلحة الشريحة الاجتماعية معينة، وهي فيما يتعلق بسوق البورصة يعبر عن مصلحة الطبقة الثرية حصراً ومن دون نقاش»، ويضيف: «فوائد وجود سوق للبورصة في دمشق تعود على الأغنياء، ولكنّ مضارها في حال حصلت اهتزازات في تلك السوق لن تشمل كل شرائح المجتمع السوري، بل ستقتصر على المشاركين المباشرين في السوق».

السوق يخدم كل الفئات الاجتماعية... كيف؟!

يختلف «وديع أبو حديد» (مدير إدارة الدراسات والتوعية في الهيئة العامة للسوق) مع الرأي القائل إن وجود سوق البورصة يعبر عن مصلحة الشرائح الغنية فقط.. يقول: «السوق يخدم كل الفئات الاجتماعية، فأى شخص مهتم في العمل بالسوق ليس بحاجة إلى رأسمال ضخم. ونحن كسوق دمشق للأوراق المالية معنيّون بحماية المستثمر من كافة الجوانب، ولكن من ناحية أخرى، على المستثمر أن يدرس الشركة التي ينوي المساهمة بها، ونحن من واجبنا أن نغطي للمستثمر السوري كامل المعلومات كي يستخدمها كسلاح ويدخل على السوق بقوة».

ويرفض «أبو حديد» فكرة أن المستثمر المتوسط هو الأكثر عرضة للتهديد في حال تعرّض السوق للاهتزازات: «لا أتفق تماماً مع فكرة أن المستثمر المتوسط مهدّد دوماً، فاعتماد سوق دمشق ليس على الاستثمارات الضخمة، وبالمقابل على المستثمر أن يقوم بدراسة واعية وجادة قبل أن يدخل في السوق».

أمّا عن تأثير وجود سوق للبورصة على القطاع الإنتاجي، فيقول: «سوق الأوراق المالية الذي أحدث بمرسوم تشريعي من السيد الرئيس، هو داعم للاقتصاد الوطني، من خلال زيادة حجم الشركات، وافتتاح شركات أخرى. فالسوق يوفر سيولة من خلال المساهمين، الأمر

البورصة... زينة اقتصاد السوق الحر!
في المقابل، يقرّ «باسل الحموي» (رئيس بنك عودة ونائب رئيس مجلس إدارة سوق دمشق للأوراق المالية) بحاجة الاقتصاد السوري إلى تطوير قطاعاته الإنتاجية، ولكنه يعتبر أن هذا الاقتصاد «بحاجة للنموذجين معاً، أي القطاع المالي والقطاع الإنتاجي»، أما عن الحاجة الاقتصادية التي يلبّيها وجود «سوق دمشق للأوراق المالية»، وخاصة على ضوء وصفه للاقتصاد السوري بأنه أقل من ناشئ، فيقول: «ليس هناك علاقة بين اقتصاد ناشئ أو متطور، أو بين دولة غنية أو فقيرة في مسألة وجود سوق للأوراق المالية، بل إن الأمر يتعلق بالنظام الاقتصادي، أي بين اقتصاد السوق المركزي أو اقتصاد السوق الحر، وسورية اليوم تبنت اقتصاد السوق الحر(!)، وبالتالي فإنني أجد أن حاجة سورية للسوق كبيرة، وهذا ما يسهم بدوره بتحقيق التوازن في الاقتصاد!». ويضيف: «واحدة من مشكلات الاقتصاد هي: أين التوازن عندما يصبح الاقتصاد قائماً على الاقتصاد المالي دون وجود الاقتصاد الإنتاجي؟ حيث يوجد دول اتبعت هذه السياسة وتوقّفت عن التصنيع واتجهت للاقتصاد المالي، والسؤال الذي يطرح بشكل أكثر حالياً: ما هو دور المشرّع في هذه العملية؟ ولكن ليس هناك جواب واحد وإنما خمسمائة جواب!».

من جهته يعتبر «صقر أصلان» (المفوض التنفيذي في سوق دمشق للأوراق المالية) أن وجود السوق هو ضرورة لتوسيع قاعدة الاستثمار: «مثلاً، إذا طرحت شركة خاصة أسهماً للبيع بهدف تأمين تمويل للمشروع، في البداية يمكن أن يشتري الناس أسهماً، وفي حال عدم وجود سوق للأوراق المالية، يحاول المساهم أن يبيع أسهمه ولكن تعقيدات هذه العملية تدفعه إلى تجنب شراء أسهم جديدة في شركة جديدة، أما في حال وجود سوق مالي فإنه يقدم الآلية بحيث إذا اشتريت أسهماً واستثمرت، فالشركة تستفيد وتزداد الثقة بحيث إذا أتت شركة جديدة يمكن أن تشتري وتوسّع قاعدة الاستثمار».

بورصة.. أوهام و..تغيير!

لا يتفق د. «منير الحمش» مع الآراء الداعمة لوجود سوق للأوراق المالية سوى في نقطة واحدة، وهي عدم ارتباط وجود سوق للبورصة بمستوى تطوّر الاقتصاد في البلد المعني، يقول: «قد تكون الدولة فقيرة ولكن يوجد فيها بورصة في ظل اقتصاد سوق حر.. وهو بعد ذلك على خلاف جذري مع تلك الآراء، حيث يعتبر أن وجود مثل هذه السوق لا يخضع لاعتبارات تتعلق بحاجة الاقتصاد المحلي، بقدر ما هي تعبير عن سعي حثيث وراء ما يسميه «أوهام خلقها كل من الاتحاد الأوربي وصندوق النقد والبنك الدوليين، ووجدت تعبيرها المحلي في الخطة الخمسية العاشرة، وجوهر هذه الأوهام هو تحويل سورية إلى سوق مالي إقليمي». ويضيف: «هذا الأمر لن يتحقق، فسورية ليست دبي ولا

«إسرائيل» لا غيرهما، والسياسيات الاقتصادية التي يتبعها الفريق الاقتصادي هي ترجمة للتوافق الذي أقر بين حكومة الولايات المتحدة وصندوق النقد والبنك الدوليين بهدف تحويل الاقتصادات الموجهة والناشئة إلى اقتصاد السوق الحر». لكنّ الحديث عن خلق تلك الأوهام من جهات دولية، قد يوحي بانطباع يصور الفريق الاقتصادي كمجموعة من الأشخاص المغرر بهم. لا ينفي د. الحمش صحّة هذا الانطباع: «يمكن أن يكون البعض مغرر به، ولكن البعض الآخر يسير في هذه السياسات بناء على قناعات صنعتها دراساته الأكاديمية أو علاقاته».

أساس السوق.. مغامرة ومقاومة!

أمّا عن المستقبل من وجود «سوق دمشق للأوراق المالية»، فتأتي إجابة د. الحمش على شكل تساؤل: «المستفيد من السوق هم المتعاملون فيه، لكن من هم هؤلاء المتعاملون؟. السوق يخدم فئة واحدة، فهو معني بالدرجة الأولى بالمضاربين الذين يسعون لجني أرباح طائلة خلال فترة قصيرة، ولكن هؤلاء قد يحصدون خسائر كبيرة أيضاً».

ينسف د. الحمش كل الآراء التي تتحدث عن ضرورة الدراسة الجادة والواعية من المستثمر، وعن تقديم المعلومات التي تحدث عنها السيد «وديع أبو حديد» بتساؤل واحد: «لكن هل ستتوفر شفافية في السوق؟»، ويضيف: «المستثمر المحتمل في بلدنا أقل وعياً من المستثمرين في البلدان الأخرى، فإذا كان المستثمر في اليابان أو الولايات المتحدة قد «أكل هوى» في أسواق تتوفر على درجة عالية من الشفافية، فما هو حال المستثمر الوطني الذي هو أقل معرفة ودراية في مثل هذه التعاملات. وحتى مع وجود هذا الوعي سوف تكون هناك خسائر، وسوف يكون هناك الأعيب، وستبقى هذه السوق خاضعة للمغامرين، وهي أساساً قائمة على فكرة المضاربة أو المغامرة». ويعتبر أن حاجة الاقتصاد الوطني لقطاعات إنتاجية هي حتمية، ويضيف: «لكن الفريق الاقتصادي يتجاهل أو لا يريد أن يتصدى لمسائل تتعلق



● باسل الحموي: سورية تبنت اقتصاد السوق الحر وحاجتها لسوق البورصة عالية

● د. الحمش: السياسيات الاقتصادية التي يتبعها الفريق الاقتصادي هي ترجمة لتوافق «واشنطن»..

● «مواطن»: لا نعرف شيئاً عن البورصة.. لأننا ببساطة لا نملك رأس مال!

بالاقتصاد الحقيقي، فأحد أسباب الأزمة المالية الحالية هو تحوّل كبير نحو الاقتصاد المالي، حيث أصبحت المعاملات المالية تشكّل ٩٥٪ من الاقتصاد بينما بقي للتعاملات المنتجة ٥٪ فقط، وعلى الرغم من أن هذه الأزمة يجب أن تدفع الجميع إلى وقفة للمراجعة، لكن ما نلاحظه في الفريق الاقتصادي هو إمعان للسير في هذه السياسات، دون أي تساؤل عن منعكساتها. ولدي انطباع بأن هناك نوعاً من المكابرة، من خلال اعتبارهم بأن هذه السياسة الاقتصادية هي الصحيحة، في الوقت الذي يجب فيه أن نستفيد من تجارب الآخرين».

البورصة والشركات الأجنبية... اضرب واهرب!

يعود د الحمش إلى جذر المسألة حينما يتساءل «عن سبب الإصرار على افتتاح سوق للبورصة في بلد لا تتوفر فيه شركات مساهمة كبيرة يمكن أن تلحّح أسهماً للبيع؟»، ويجب على تساؤله: «هذا ما لا أفهمه إلا من زاوية واحدة وهو أن يسمح بتداول أسهم شركات من خارج سورية، ويجب أن ننتبه أنه في قانون سوق دمشق للأوراق المالية، يسمح لرأس المال الأجنبي أن يشتري أسهماً لبيعها ويخرج بالأرباح، أي على طريقة اضرب واهرب، وهذا ما يسمى برأس المال الساخن، الذي يتعلق بعوامة حركة رأس المال والتي كانت جذر الأزمة وسبب الانهيار في البلدان التي سميت بالنمور الآسيوية».

وفيّ عود على بدء، يعتبر د. الحمش عما يمكن أن نصفه بأنه «نصيب» المواطن السوري العادي من وجود سوق للأوراق المالية في حال تعرّضت هذه السوق لأزمات أو اهتزازات، يقول: «إذا كان الرابع من وجود السوق هم فئة المضاربين أو الشرائح الغنية عموماً، فإن المتضررين من تعرّض هذه السوق لاهتزازات وأزمات هو المجتمع السوري بالكامل، وذلك لأنّ الضرر الذي قد تخلّفه تلك الاهتزازات سوف ينعكس على مجموع الاقتصاد»، ويختّم كلامه بالقول: «في كازينو القمار هناك رابح وحيد وهو صاحب الكازينو».



شؤون اقتصادية | 7

مطببات

خائب جديد

◀ عبد الرزاق دياب

على مرمى أيام قليلة تلوّح السنة بالرحيل، نقف أمام عتباتها، ماذا فعلنا بأكثر من ٣٥٠ يوماً، ماذا تقدمنا، قدمنا، أنجزنا، فشلنا ؟؟. مرت السنة بنا، وكنا قد تمنينا سنة غير سابقتها، أقل خيبة، وخسارة، وفقدان، لكنها كانت سنة مفعمة بالأسى، من أنانا الصغيرة إلى واقعنا العريض المفتوح على محيطنا، خيبات تترث بعضها، رجاءات لا تتحقق، كبار يرحلون، وصغار يرثون المرحلة.

العامل الذي حلم بالتثبيت والخلاص من سيف رب العمل المسلط على لقمته ورقبته، لكنها السنة الخائبة بامتياز، زادت ربوبية رب العمل وانخفض رأس العامل حتى بلغ طين الأرض، الحكومة نامت على قانون العمل، اتحاد العمال مكاتب ومجالس لا تستطيع أن تحمي نفسها، صياح في واد سحيق بعيد، وزارة العمل آخر اهتماماتها من كان سبباً باسمها، التأمينات الاجتماعية لا تطال ملايين العاملين من القطاع الخاص المسجون خلف أبواب المعامل المقفلة، الأسوار التي لا يقدر مفتشو التأمينات على تجاوزها، مفتشو التأمينات الذين يبيعون العامل بوجبة طعام، ببعض القروش في نهاية كل شهر، بذات الطربوش.

عمال الشركات العامة الخاسرة لم يعد أمامهم سوى هذا الشهر لأن الوعد الحكومي برواتبهم سينتهي معه، عليهم أن يدبروا رأسهم، بالقطع، بالعطالة، أو بدفنه بالرمل كالنعامة. الفلاح الذي تقطعت به سبل السماء والأرض، محصول القمح الرئيسي الذي كنا نصدر فائضه، وصرنا نستورده، ويتبرّع لنا البعض بقليله.

الفلاح الذي لم يعد يحررّ على زراعة خضرأوراته خشية من شح السماء ورفع دعم الدولة عنه وتبنيها لاستثمارات الاسمنت، الفلاح الذي يمني النفس بماء بردى الذي غادر إلى مكان بعيد غائر في الأرض، بدل مياه الصرف الصحي التي زادت من نسبة مرضى السرطان في بلادنا. الموظف الذي عاش في أحلامه ونقل الحلم إلى امرأته حتى صار الحلم وعداً ببيت إيجار جديد، براد جديد، تلفزيون ٢١ بوصة مسطح، غسالة أوتوماتيك... تبخر الوعد بزيادة على الراتب، علاوة جديدة، منحة العيد، مكافأة، أي شيء..

الموظف الذي تنهمه، المسترخي، الهارب، المتهم، المرتشي لم يجد من بد لدخله المحدود، الدخل الذي طالما تصدر اجتماعات الحكومة ومقدمة أعمالها، وذروة أهدافها، الدخل المحدود الذي تباكيننا عليه، تغنينا برفعه وتحسينه، موظفو الطبقة الوسطى التي كانت.

الفقراء وما دون حد الفقر.. الفقراء الذين لم تعترف وزيرة الشؤون الاجتماعية.. وزارة العمل بوجودهم، ليس لدينا فقراء في سورية، هناك محدودو دخل، الفقراء الذين لا يعرفون عن وزارة العمل سوى إسهاماتها في البطالة، وعقد المؤتمرات، والجلوس على الكرسي باسمهم، وتبوء الوزارة بأصواتهم.

الفقراء الذين يجلسون على الأرصفة، خلف البسطات، أمام كراجات السيارات، السومرية الذي تحدثوا عنه كمنقذ لدمشق من تلوثها، وإغلاق البرامكة كبؤرة لتجمع المازوت المحروق، ثم تعقد الحكومة اجتماعاً لتقرر الموافقة على مشروع استثماري سياحي في البرامكة، أما الفقراء فيدورون حولها، باعة الدخان، خضار الحقل، باعة اللبن والحليب والبصل الأخضر والفجل.

الحكومة التي طالما وعدت الشعب بعدم التخلي عن طموحاته، انجازاته، مكتسباته، رفعت الدعم عن الوقود، وبقيت تتغنى بالمواطن، الفريق الاقتصادي يبشر الشعب بمستقبل زاهر بتوقيع الشراكة مع أوروبا، التجار الذين تركتهم الحكومة ليلتهموا ما تبقى من عظامنا الرخوة، التجار الذين يلبسون ثوب الحمل الوطني، ويبيعوننا ما يشتھون من فساد وبضائع تسعر على هواهم وجشعهم. السنة التي مرت..مرت قاسية وصعبة، أعياد تأكلنا، أفراح ليست لبسطائنا، أحلام ليست على قياسنا، ووعود لم تتجاوز المنابر.

أيها السوري الجميل بصبره وصلابته وعنجهيته في أشد لحظات بؤسه، عام خائب ٢٠٠٨ كما سابقه، عام من الخيبات المتلاحقة سوى مطر خفيف هذا الصباح صالح للذكريات وإطلاق دعوات الرحمة على الذين تركونا دون شعر(محمود درويش)، وبعض الأمل بسنة جديدة فيها ماء غير ملوث يصيب أبنائنا بأكبادهم، بينما تصرح مديرية صحة ريف دمشق أن عدد الإصابات التي ضربت (قطنا) لا يتجاوز اليد الواحدة من الأصابع، بينما في الواقع هناك أكثر من ألف إصابة.

أيها السوري الجميل... كل عام خائب وأنت على قيد الرجاء..

لن نخسر سوى الأغلال



قوى التبعية خارج السلطة الحاكمة (ليبراليون جدد- المتمولون من الامبريالية والصهيونية- مطبوعون مع العدو الصهيوني- قوى برجوازية تابعة) في إطار حركة التغيير.

يتناسى هؤلاء أمورا بالغة الأهمية تتمثل في أنه لاتغيير إطلاقا بالاعتماد فقط على النخب السياسية. كما يتناسون تماماً أن البرجوازية التابعة موجودة داخل السلطة الحاكمة وخارجها وينتفي أي اختلاف أو تناقض ملموس بينهما . وفي المقابل يتعمدون التجاهل الكامل للالتساع الهائل للقوى الشعبية الكادحة اكتفاء بالتوجه إلى عدة آلاف أو ربما مئات بدلاً عن ٧٠ مليون مصري.

ولا يغيب عنا الهدف الأساسي الخفي وراء تحركات قوى الإعاقة «الإصلاحية» التي ربما يؤثر التغيير الجذري على مصالحها الطبقية أو أجنداتها وارتباطاتها!!

في الحالة المصرية- وغيرها- هناك من يخلطون الأوراق عبر وضع مطلب التغيير بمفهوم (مطلق) أي دون تحديد، إذ في حين تطالب قوى التغيير الحقيقية بتغيير عميق منجاز لمصالح الكادحين(يسواعدهم وأدفعتهم) الذين يرزحون تحت وطأة الاستغلال، ويمثلون الغالبية الساحقة من المصريين، يتم رفع شعار التغيير من قوى تريد تثبيت الوضع الراهن مع إدخال قدر من الإصلاح والترشيد على أداء الرأسمالية دون المساس بمصالحها، ودون فك التبعية لرأس المال الامبريالي- الصهيوني، أي الاكتفاء بمجرد وضع مساحيق على الوجه القبيح للرأسمالية لتثبيت أوضاعها واستمرار هيمنتها وسلطتها .

لذلك فان جانباً هاماً من نضالنا لابد أن يتم توجيهه ضد هذه القوى الخطرة على مستقبل التغيير الشامل في مصر.

المرحلة المفصلية الراهنة

تمر الرأسمالية كنظام اقتصادي- اجتماعي- سياسي بأزمتهما الأخيرة التي لاخروج منها . بالتالي فان بلدانها القائدة (الامبريالية) تعمل بكل السبل، أي بالعنف الوحشي، وأيضا باستخدام (القوة الناعمة) بتزييف الوعي بواسطة الاعلام وبالسياسة

إبراهيم البدراوي

منذ أيام قليلة صرح وزير التجارة والصناعة المصري بأن الفترة القادمة سوف تكون أشد صعوبة. وهو اعتراف صريح بأن أزمة الرأسمالية العالمية قد طالت مصر بشكل شامل وليس على مستوى قطاعات معينة فحسب. وفي التصريح نفسه قام بمناشدة التجار ببيع ما لديهم من سلع حتى لا يندموا في المستقبل. لكنه أكد أنه لن يتدخل لفرض التسعير الجبري على الأسعار (وهو ما كان معمولاً به في الماضي)، أي أنه يدرك حجم الكارثة، ولكنه يتمسك بالسياسات القائمة .

كتبت مراراً بأن التغيير الشامل يتطلب إحلال سلطة طبقية جديدة مختلفة نوعياً عن السلطة السياسية للطبقة الحاكمة بما سيعصم ويحمي البلاد من الخراب. وهي مسألة تشق طريقها للوعي الشعبي العام . وبطبيعة الحال فإن التغيير الشامل المنشود لا يتضمن فقط تغيير شخص رئيس الجمهورية بآخر من الطبقة نفسها وبالتوجه السياسي والفكري نفسه، أو مجرد إحلال حكومة جديدة من النوع نفسه، وانما بتغيير نوعي واضح وشامل ومحدد المعالم. وهو ما ينبغي ترسيخه في الوعي الشعبي العام. ويستكمل بالتالي التخندق السياسي في اطار عملية الفرز الواسعة الجارية عبر صراع طبقي وفكري يزداد حدة، وتبذل فيه الطبقة الحاكمة بما تملكه من امكانيات مالية واعلامية هائلة جهوداً واسعة من أجل تثبيت الوضع القائم بمحاولات خائبة لتزييف الوعي العام، واجهاض الحركة الشعبية المتنامية، إلى جانب استخدام العنف في قمع حركات الاحتجاج السلمي ، وهو الأسلوب الذي يسمى في مصر منذ حكم السادات بـ«الضربات الأمنية الإجهازية».

بيد أن أسلوبي السلطة في المواجهة، سواء المواجهة العنيفة أم المواجهة الناعمة بتزييف الوعي، لايمكنهما الصمود طويلاً تحت وطأة الأزمة المتصاعدة.

من أين يأتي الخطر حالياً؟

في المرحلة الخطيرة التي يمر بها الوطن، حيث القسم الأكبر من الأنخبة السياسية (باتجاهاتها الفكرية والسياسية المختلفة) قد قايضت وتكيفت مع الأوضاع الراهنة، بينما القسم الأقل عدداً وإمكانيات يعمل جاهداً على كسب ثقة الحركات الجماهيرية الواسعة للاحتجاج الاجتماعي التي فقدت- بحكم تجربتها- الثقة في الأحزاب والقوى السياسية (أي النخبة)، فإن خطراً يبرز حالياً يكمن في تبلور مجموعات وأفراد ذوي اتجاهات اصلاحية مناهضة بشكل غير مباشر للتغيير الجذري الكفيل بانقاذ الوطن من الانهيار. مرد الخطر إلى أن هؤلاء محسوبون على قوى التغيير. ويتعاطف خطرهم في كونهم يعملون بأساليب ملتوية وغير مباشرة لتمنيع وتعطيل الفرز السياسي والطبقي تحت شعارات شديدة الزيف والخبث، تتمحور حول ضرورة توسيع كتلة قوى التغيير بحشد كل الطاقات، وعدم الانكفاء على الذات، ومد اليد للجميع. وفي سياق هذا المنطق يطالبون بادماج العديد من

شؤون عربية ودولية

معركة أسرى الحرية في معتقل عوفر

◀ محمد العبد الله

عكست المواجهات التي دارت قبل بضعة أيام بين الأسرى المعتقلين في سجن عوفر العسكري غرب مدينة رام الله المحتلة، وحراس السجن، درجة ارتفاع منسوب القهر والظلم الذي يعاني منه حوالي ١٢٠٠ معتقل، غالبيتهم من الموقوفين الاداريين.بالإضافة لوجود بعض القيادات الوطنية البارزة المعتقلة داخل أسوار السجن كـ«أحمد سعدات» الأمين العام للجبهة الشعبية، و«عزيز الدويك»رئيس المجلس التشريعي.شرارة الانفجار كانت بسبب المعاملة الفظة والوحشية التي نفذتها وحدات القمع التابعة لإدارة مصلحة السجون الصهيونية التي اقتحمت قبل ظهر السبت ١٢/٢٠ قسمي ٥ و٦ وشرعت في عملية تفتيش واسعة، مصحوبة بأساليب استفزازية قاسية للمعتقلين، أدت إلى تصدي الأسرى لهم مما أدى لوقوع اشتباكات امتدت للعديد من الأقسام، شارك فيها مايقارب ٤٠٠ معتقل، دافع خلالها المعتقلون عن أنفسهم بما توفر لديهم من أدوات بدائية، ليوажها الرصاص المطاطي وقنابل الغاز وخراطيم المياه، وأنواع أخرى من الأسلحة المخصصة للتعامل مع المعتقلين. وهو ما تطلب استدعاء الوحدات المحترفة «متسادا» و«نخشون» المتخصصة بقمع انتفاضة المعتقلين، كما حصل قبل ثلاث سنوات في شهر (نوفمبر- تشرين الثاني) في هذا السجن الرهيب.

في المشهد العام لحالة القمع المباشرة داخل السجون «الصغيرة»- لأن الأرض الفلسطينية المحتلة تحولت مرتين على يد الغزاة إلى سجن كبير- يعاني أكثر من أحد عشر ألف أسير وأسيرة في حوالي عشرين سجنًا ومركز توقيف آمنى صهيوني، العديد من صنوف القهر والتعذيب والإهمال والموت البطيء نتيجة ظروف الاعتقال الرهيبة. مما يعني أن صاعق التفجير للهبات والمواجهات الواسعة مع الحراس والسجانين جاهز للانفجار مع كل استفزاز مهين. لم يكن مفاجئاً للأسرى أسلوب التفتيش الاستفزازي المعهود يومياً، لأن هذا هو النظام المنهجي المتبع داخل كل المعتقلات، المترافق مع حملة تحريضية مبرمجة، نجد تعبيراتها المباشرة في الحوار الصحفي الذي أجراه «بن كاسبت» الكاتب في صحيفة «معاريف» الصهيونية مع أحد الضباط القتلة فيإدارة مصلحة السجون، ونشرته الصحيفة فيالسادس عشر من الشهر الحالي. يقول الضابط «فُتّض مضاجعي رؤية هذه المخيمات الصيفية الجماعية!» التي لاتعدو كونها قبوراً جماعية على شكل زنازين وخيم تنتشر في صحراء النقب وداخل معسكرات الجيش، مشدداً خلال حديثه على وصف الأسرى والأسيرات «بأنهم قتلة سفلة لا يعرفون عن الندم، يأكلون، يشربون، يتعلمون، يتمتعون ويقضون أوقاتهم في ظروف استثنائية، وأنا ببساطة أتميز غيظاً». في ظل هذه العقلية الاضطهادية/السادية ثدار معسكرات الاعتقال، ودخل كل خيمة وغرفة يمارس السجان وظيفته العنصرية الدموية على أكمل وجه.

إن المواجهات التي استمرت لعدة ساعات بين قوتين غير متكافئتين بالعدة والأسلحة، أدت إلى إصابة أكثر من ستين أسيراً بحالات من الاغماء والاختناق، والجروح الجسدية المتنوعة، وإلى تعرض ثلاثة من السجانين إلى إصابات متنوعة، في معركة تواصلت في اليوم التالي عبر إعلان الأسرى عن إضرابهم عن الطعام كاحتجاج

على مصادرة بعض ممتلكاتهم الخاصة أثناء الأحداث. وإذا كان لهذه المعركة من نتائج سريعة فإن ماكشفت عنه يتحدد بشكل مباشر في ضرورة وضع ملف الأسرى في أجندة العمل الوطني الفلسطيني، خاصة وأن الممارسات الصهيونية التضييلية «الموسمية» على أعتاب بعض اللقاءات التفاوضية، تعمل على تفتيس الاحتقان المتصاعد في الشارع الفلسطيني تجاه الاحتلال، من خلال الإيحاء الكاذب بوجود عملية «حقيقية» لإطلاق سراح الأسرى، غير أن الواقع اليومي يكشف زيف هذا الادعاء. فخلال اثني عشر شهراً انقضت على كرنفال «أنا بوليس» أفرجت حكومة العدو عن حوالي أربعمائة وخمسين معتقلاً، معظمهم من أصحاب الأحكام المخففة، والجزء الآخر منهم قاربت محكوميتهم على الانتهاء، في الفترة ذاتها التي اعتقلت فيها قوات الاحتلال وعناصر أجهزة الاستخبارات الصهيونية حوالي ألف مواطن.

إن الدماء النازفة من أجساد المناضلين، وآهات الآلام المنبعثة من نبضات القلوب المريضة داخل زنازين الموت الصهيونية، لم تستطع أن تنقل معركة الكرامة والتحدي التي خاضوها إلى المستوى المطلوب. الحالة الفلسطينية الداخلية انعكست على نبرة التصريحات «الرسمية»، وامتدت ظلالتها على بيانات القوى السياسية، وحدها فقط الهيئات المدنية الأهلية المختصة بالأسرى وحقوق الإنسان رفعت صوتها وحاولت- حسب السقف السياسي الرسمي- أن تصوغ عبارات تنديدها بجملة المواقف «الباهتة» التي تعاملت مع الحدث، إن فضح السياسة الاجرامية والهمجية التي تمارسها سلطات الاحتلال بحق الأسرى والمعتقلين، أصبحت مهمة ملحة، خاصة وأن حكومة العدو ترفض الالتزام بتطبيق اتفاقية جنيف الرابعة وكافة المواثيق والقوانين الدولية ذات الصلة، من أجل توفير الحماية للأسرى وصيانة حقوقهم. كما أنها أعادت قبل أيام مندوب هيئة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، لأنه عبّر وفي أكثر من مناسبة عن السلوك النازي لحكومة الاحتلال. هذا السلوك الذي يجد التعبير عنه في تعرض أكثر من ٦٥٢ ألف مواطن فلسطيني منذ عام ١٩٦٧ وللآن (٢٠٪ من إجمالي السكان المقيمين للاعتقال، ومازال أحد عشر ألفاً منهم يخضعون لأبشع أنواع القهر والتعذيب في سجون ومعتقلات العدو، كما أن الحركة الأسيرة قدمت أكثر من مائتي شهيد، سقطوا نتيجة التعذيب أو القتل العمد بعد الاعتقال أو الإهمال الطبي المقصود، حتى أن الآلاف منهم حولتهم حكومة العدو لحقل تجارب للأدوية الخطيرة التي تنتجها مخابر «وزارة الصحة».

إن الحركة الوطنية الفلسطينية مطالبة بوضع قضية تحرير الأسرى في مقدمة مهامها، وهذا يتطلب متابعة كل الجهود الرسمية والشعبية «دولياً وعربياً ومحلياً» لتشكيل عوامل ضغط على حكومة العدو لاطلاق سراحهم، كما يدفع بقوى المقاومة المسلحة لاستنباط الأشكال الجديدة والجديدة الأكثر تأثيراً لتحقيق هذا الهدف. إن تكرار تجربة أسر جنود الاحتلال كما حصل مع «شاليط»، سيساعد في الإسراع في عملية تحرير أسرانا. والهاتف المشهور الذي يتردد صدها في كل مظاهرات ومهرجانات التضامن مع الأسرى (اخطف جندي وأطلق مية والوي ذراع الصهيونية) يحدد خطة العمل الملحة القادمة، خاصة وأن للمقاومة الفلسطينية واللبنانية سجلاً حافلاً بهذا الجانب. ■■

الجوع والكوليرا يهددان الملايين في زيمبابوي

فيما تتواصل شدة الصراع بين الرئيس روبرت موغابي وحكومته من جهة والمعارضة المناوئة له المدعومة من الغرب من جهة ثانية رأى خمسة خبراء في مجال حقوق الإنسان تابعين للأمم المتحدة أن الأزمة التي «تجتاح» زيمبابوي «بسرعة مفزعة» بلغت حداً يندر بأن يصير خمسة ملايين شخص في حاجة إلى مساعدة غذائية.

ودعا هؤلاء في بيان لهم الحكومة والمجتمع الدولي إلى «القيام بجهود أكبر لإعادة بناء النظام الصحي ووضع حد لوباء الكوليرا وتأمين الغذاء لجميع السكان». وحذر المقرر الخاص للأمم المتحدة لحق الغذاء أوليفييه دو شوتر من انه «ليس هناك ما يكفي من الغذاء سواء على المستوى الوطني أو عند الأسر. ونقدر عدد الأشخاص الذين قد يحتاجون إلى مساعدة غذائية بخمسة ملايين نسمة». وأوضح «أن كميات الغذاء والمنتجات الزراعية تدنت إلى حد كبير» بينما كانت هذه البلاد سابقاً تعتبر مخزناً للمح في أفريقيا.

ولاحظ المقرر الدولي الخاص للحق في الصحة أناند غروفر أن المستشفيات مغلقة والعاملين فيها توقفوا عن العمل منذ أشهر لعدم دفع رواتبهم. وفي الإجمال ليست البلاد قادرة على السيطرة على الوباء «مع الارتفاع اليومي لعدد الوفيات».

لتولي مناصب وزارية في حكومته هم من «التيار الوسطي»، الذي نال استحسان الجمهوريين، رغم أن الرئيس المنتخب تعهد خلال حملته الانتخابية باتباع سياسة مختلفة عن الإدارة المنصرفة في قضايا عديدة، وفي مقدمتها التغيير المناخي ومقتل غوانتانامو!!

■ ■

رَجَّحت وزيرة الخارجية الأميركية، كوندوليزا رايس، أن يسير الرئيس المنتخب بـأراك أوباما على خطى إدارة جورج بوش الحالية فيما يتعلق بالعديد من قضايا السياسة الخارجية، ولاسيما في التعامل مع الملف الإيراني.

ونقلت صحيفة «فايننشال تايمز» عن رايس قولها إن «السبب وراء احتمال استمرار بعض الجوانب هو أن ما سعيانا إلى فعله هو ترتيب أو تنظيم مجموعات دولية تكون قادرة أولاً على التعامل مع المشاكل الصعبة بطريقة متعددة الجوانب، ومن ثمّ حلها»، في إشارة إلى نهج إدارة بوش حيال كوريا الشمالية والصراع الفلسطيني- الإسرائيلي والجهود حيال إيران.

رايس التي ألحت إلى أن إدارة أوباما ستكون لها طريقته الخاصة في التعامل مع قضايا السياسة الخارجية، توقعت أن تواجه عراقيل في سعي الإدارة المذكورة لإحداث اختراقات للمشاكل التي فشلت إدارة بوش في حلها. كذلك عبرت عن قلقها حيال التعيينات المتوقعة، التي تخطط لها إدارة أوباما، لإرسال مبعوثين خاصين إلى

رايس، أوباما، وبوش..!



المناطق الساخنة في العالم، مشدّدة على ضرورة عدم التقليل من أهمية الأدوار التي يؤديها سفراء الولايات المتحدة ودبلوماسيوها.

واعترفت الصحيفة أن تصريحات رايس من شأنها أن تحبط التوقعات بأن تتبنى الإدارة الجديدة سياسة خارجية مغايرة تماماً لنهج إدارة بوش، ولاسيما أن كثيراً من الذين اختارهم أوباما

آفاق الصراع مابعد الاتفاقية

◀ زياد المنجد

واقع الاحتلال ومجريات الأمور في العراق، يفرض علينا تقسيم مرحلة الصراع مع الاحتلال وأعوانه إلى مرحلتين، المرحلة الأولى تمتد من الاحتلال عام ٢٠٠٣ إلى توقيع الاتفاقية الأمنية الأمريكية العراقية، والمرحلة الثانية تمتد من دخول هذه الاتفاقية حيز التنفيذ في تشرين الثاني٢٠٠٩ إلى وقت قد يطول، أو يقصر حسب قوة المقاومة العراقية وتناميها، والظروف الدولية السائدة.

في المرحلة الأولى كانت عناصر الصراع واضحة مكشوفة، تتمثل بالمقاومة العراقية من جهة، والاحتلال وأعوانه من جهة أخرى، تميز الصراع فيها بعدم التكافؤ بين قوة عسكرية منظمة، تمتلك آلة حربية متطورة، وبين مجموعات تمتلك أدوات قتال بدائية، تفتقر إلى التنظيم والتسسيق فيما بينها، ورغم ذلك استطاعت المقاومة أن تلحق بالاحتلال خسائر لم يكن يتوقعها، وهو مادفع بوش الذي أعلن انتهاء العمليات العسكرية بعد أيام من احتلال بغداد، إلى التصريح بأن الحرب في العراق أطول مما كان يتوقع، وتكاليفها أكثر مما تصور.

في المرحلة الثانية التي ستبدأ مع تطبيق الاتفاقية تغيرت خريطة الصراع، وتعددت أطرافه، فلقد فرضت الاتفاقية واقعاً جديداً على طبيعة الصراع، فقوات الاحتلال أصبحت في منظور الاتفاقية قوات صديقة، وبدل انتشارها في عموم الأرض العراقية، فإنها ستكون موجودة في قواعد معينة، وبدل تحملها العبء الأساسي في العمليات العسكرية، ستكون قوة إسناد للقوات الحكومية، تتدخل بناء على طلب منها، وبالتالي فإن القوات الحكومية، جيشاً وشرطة، ستكون هي الخصم الأول للمقاومة العراقية، إضافة إلى قوات الاحتلال، وهو أمر كانت المقاومة تتجنبه قدر المستطاع لاعتبارها قوات الاحتلال الخصم الأساسي، رغم وجود عمليات تستهدف قوات الشرطة والجيش، تبرات المقاومة منها وأثبتت الوقائع أنها من تدبير أجهزة المخابرات التي تعمل مع قوات الاحتلال.

الواقع الجديد الذي أفرزته الاتفاقية، هو اعتبار كافة القوى الوطنية العراقية حتى من لم يمارس منها العمل الميداني المقاوم طرفاً في الصراع، فحين تنص الاتفاقية أن من أهدافها مكافحة الإرهاب، والخارجين على القانون،

وبقايا النظام السابق، فإنها في غياب تعريف دقيق للإرهاب، وعمومية مصطلح فلول النظام السابق، إضافة إلى عدم تحديد من هم الخارجون على القانون بنظر الحكومة العراقية الحالية، فإنها تدخل كل من لم يشترك في العملية السياسية طرفاً في الصراع يمكن استهدافه . وهو ما يوضع بالمقابل قوات الجيش والشرطة العراقية في موقع الخصم لكل هؤلاء وبالتالي تحول الصراع من صراع عراقي مع المحتل إلى صراع عراقي-عراقي تحت حماية المحتل الأمريكي. وهنا لابد من وجود آلية للمقاومة العراقية للتعامل مع هذا الظرف الجديد الذي خلقته الاتفاقية لكي لا يستغل هذا الأمر من الحكومة العراقية لإسباغ صفة الإرهاب على أفعال المقاومة العراقية، وهو أمر حاولت تعميمه وثقتف أتباعها عليه منذ انطلاق أول عملية للمقاومة العراقية.

لقد اختلفت الآراء حول التعامل مع هذه القضية فالبعض يرى أن توقيع الاتفاقية تعتبر كارثة للمقاومة العراقية إذ حرمتها من تصيد قوات الاحتلال واستعمال العبوات الناسفة التي سببت الخسائر الكبيرة في صفوف الاحتلال وآلياته، وأن انحسار الوجود الأمريكي في قواعد خاصة بهم سيققل من فرص المقاومة في تكبيد العدو المزيد من الخسائر وليس أمامه سوى استهداف هذه القواعد بالصواريخ من بعد وهو أمر ستعاني منه المقاومة سواء على صعيد توفير السلاح القادر على الإصابة والتأثير من بعد أو على صعيد اتخاذ القوات الأمريكية إجراءات أمنية حول هذه القواعد تجعل هذا السلاح غير فعال، فيما يقول البعض الآخر إن وجود



الاحتلال داخل القواعد لايعني أن الاحتلال انتهى بل مازالت إفرزاته جاثمة على صدر العراقيين، فالعملية السياسية هي من إفرزات الاحتلال والدستور الذي يمهّد لفيدراليات ستنتهي إلى تقسيم العراق هو إفراز آخر إضافة إلى تقاسم السلطة على أساس طائفي بشكل لم يعرفه العراق من قبل. وهذا يعني أن المقاومة سوف تستهدف في المرحلة القادمة قواعد الاحتلال ومن يحمي أنجاراته في عموم العراق، وهو ما يعني صداماً مباشراً مع قوات الحكومة العراقية.

إنها خيارات صعبة إذ أنها في الرأي الأول لن تكون المقاومة قادرة على تكبيد الاحتلال خسائر يمكن أن تدفعه إلى تعجيل انسحابه من العراق وفي الرأي الثاني فإن الصدام مع قوات الحكومة سوف يساهم في إسباغ صفة الإرهاب على عمل المقاومة، خاصة أن الاحتلال وحكومته قد مهدا لهذه الأرضية عبر الإعلام منذ بداية الاحتلال من خلال العمليات التي نفذتها الفرق الخاصة للاحتلال ومخابراته والتي استهدفت المدنيين وقوات الشرطة والجيش.

إن أمراً كهذا يحتم على فصائل المقاومة التنسيق فيما بينها بشكل أفضل من السابق وتبني مشروع واضح للمقاومة تحدد فيه أهدافها وكيفية التعامل مع قوات الحكومة التي ستدافع عن مخلفات الاحتلال ومكاسيه، وهو أمر تكتنفه كثير من الصعوبات ولكن لابد من معالجته حفاظاً على مكاسب المقاومة وسمعتها .

- **«شبكة لطيف»**

الإسرائيليون يعارضون الانسحاب من الجولان

يتعين على الجنود رفض الأوامر في حال تقرر إخلاء مستوطنات الجولان. ويظهر الاستطلاع الذي أجراه معهد «مأغار موحوت» أن ٢٧٪ فقط من المستطلعين يؤيدون انسحابا كاملا من الجولان مقابل اتفاقية سلام. وفي المقابل يرى ١٥٪ أن الانسحاب من الجولان

مرهون بالتطورات والظروف. وعن تأثير قضية الجولان على الانتخابات القريبة وعلى اتجاهات التصويت، قال ٦١٪ أن الموضوع سيؤثر على اتجاه تصويتهم، في حين قال ٢٧٪ أن الموضوع لن يؤثر.

ويتعين على الجنود رفض الأوامر في حال تقرر إخلاء مستوطنات الجولان. وعلى أثر رفض الكونغرس إقرار خطة الإنقاذ التي قدمها وزير الخزانة الأمريكي هنري بولسون، هبطت الأسعار في سوق الأسهم، وانخفض مؤشر داو جونز ٧ بالمائة، ومنذ تشرين الأول ٢٠٠٧، تدنى هذا المؤشر ٢٥ بالمائة.

ومع ذلك، يبقى السبب الأساسي لأزمة ١٩٢٩ الاقتصادية الكبرى هو تقليص حجم القروض جراء إفلاس المصارف التجارية، وذلك حسبما يؤكد بالحجج والقرائن كل من ميلتون فريدمان، وأنا جاكوبسون شوارتز، في كتابهما (التاريخ النقدي للولايات المتحدة -١٨٦٧- ١٩٦٠)، الذي نُشر عام ١٩٦٣ . سبق أزمة القروض انهيار أسواق الأسهم بشهور، وبلغت الأزمة ذروتها في نهاية ١٩٣٠، مع إفلاس ٦٠٨ مصارف، ومنها مصرف الولايات المتحدة. وبحسب فريدمان وشوارتز، كان في مقدور الاحتياطي الفيدرالي تخفيف شدة الأزمة عن طريق خفض نسبة الفوائد، وتوفير القروض، وشراء السندات، (وهو ما سمي بعمليات السوق المفتوحة). ولكن الاحتياطي الفيدرالي قلّص حجم قروضه للنظام المصرفي، وأسهم في تفاقم الأزمة. فاضطرت مصارف أمريكية إلى بيع أصولها للحصول على سيولة .

ومع موجة إفلاس المصارف الثانية، في العام ١٩٣١، بين شهري شباط وأب، انخفض حجم الودائع المصرفية التجارية

«الملطشة» المهزومة ومقاومتها..

◀ عبادة بوظو



على نحو بات لافتاً بتكراره واستفزازيته للسوريين يُكثر بعض من الإسرائيليّين الحديث عن السلام مع سورية وآفاقه ووعوده مقترناً بالتلويح بوجود رفض له من جانب بعض آخر، كلما كانوا يصدد تصعيد عدوانهم في الأراضي الفلسطينية المحتلة ولاسيما على غزة، وذلك بهدف مكشوف يبتغي تحييد الموقف السوري تجاه أي عدوان مرتقب يراوغ قادة الاحتلال في إعلانه أو التستر عليه حسب مقتضيات اللحظة السياسية إسرائيليّاً، وعواملها المرتبطة باعتماد الإبادة البطيئة لسكان غزة والضفة عبر الحصار والجدار وإغلاق المعابر، ومنع الوقود وتوقيف المشاة، وقتل مرضاها بالتالي، وتعطيل المخابر، وشل أوجه الحياة ومصادرها، أو عبر العمليات المحدودة التي تستهدف نشاطاً المقاومة، أو تلك المرتبطة بشن عملية واسعة، شريطة أن تكون غادرة، تحددها الضرورات الحزبية الداخلية الإسرائيلية انتخابياً، ومقتضيات الأمر الواقع للخروج من الأزمة الإسرائيلية وتجلياتها المختلفة وفي مقدمتها السعي للتخلص من عقدة هزيمة تموز وتنادراتها .

وتحت هذا الباب تحديداً، وكما هي الحال مع مساعي تحييد سورية ميدانياً، مع الأخذ بعين الاعتبار إدراك «إسرائيل» لاحتمال قيام آلية «الدومينو» في انفتاح جبهات الصراع، تأتي محاولات الكيان لفرض الحالة الانتظرية على حزب الله والمقاومة اللبنانية في أية لحظة صفر عدوانية جديدة في الأراضي المحتلة، حيث شكلت عملية اختطاف المزارعين اللبنانيين، وإعادتهما «عبر اليونيفيل» بالون اختبار لنوايا واستجابة حزب الله، ولكن مع تولي خصومه السياسيين في الداخل اللبناني مهمة تكبيله بضرورات المصالحة الوطنية اللبنانية ومقتضيات المعركة الانتخابية المرتقبة في لبنان بين مختلف الكتل والتيارات السياسية المتصارعة .

عدد من فصائل المقاومة الفلسطينية انتقل إلى حيز الفعل، المدرج في رد الفعل أصلاً، وأطلق في يوم واحد ٤٠ صاروخاً على مواقع ومستوطنات إسرائيلية، والسؤال الذي يطرح نفسه وسط معضلات المشهد الفلسطيني الداخلي وأبعاده ومسؤولياته هو حول ما إذا كانت المقاومة الفلسطينية قد حزمت أمرها، وقررت إعادة الاعتبار للخيار المسلح استباقاً لصنوف العدوان الإسرائيلي اليومي والمبيت توسيعاً أكثر فأكثر، لتعلن المقاومة الفلسطينية بذلك أنه لا يوجد لديها ما تخسره أكثر، بعد التصفية والقصف والحصار وفناء قواعد تأييدها الشعبي تدريجياً، وأنها استفادت من تجربة حزب الله عشية عدوان تموز، مع إدراكها لخصوصية أرض معركتها بنينياً وسكانياً وجغرافياً ولوجستياً في ظل الحصار ولكن إبداعياً بالمعنى المقاوم. وهو التحول الذي سيعيد فرض نسق الأوراق في الأراضي المحتلة والكيان الإسرائيلي وعموم المنطقة والعالم بالنتيجة .

ولأن حقائق ووقائع التاريخ البعيد والقريب تؤكد صوابية خيار المقاومة بعد دفع أثمانه، جاء على سبيل المثال الموقف الصفيق من النظام المصري الذي قام «باستدعاء» السفير السوري في القاهرة «احتجاجاً على تظاهرة الرعاع» أمام السفارة المصرية في دمشق مطالبين حسني مبارك بفتح المعابر مع غزة إنقاذاً لأهلها، وقام بالمقابل «بالطلب» من وزيرة خارجية الكيان تسيبي ليفني بزيارة القاهرة لبحث الوضع في غزة، وقام كذلك بتشديد إجراءاته الأمنية على طول الحدود مع غزة، وذلك لضمان قضية واحدة هي عدم وصول إمدادات السلاح إليه، وذلك عوضاً عن أن «يستدعي» ومنذ أشهر طويلة «السفير الإسرائيلي» في القاهرة احتجاجاً على جرائم الكيان المستمرة، إن لم نقل طرده منها، علماً بأن نظام مبارك ذاته لم يقم باستدعاء سفيرى لبنان والأردن «احتجاجاً» على تظاهرات مماثلة شهدها محيط السفارة المصرية في كل من بيروت وعمان سابقاً، فلماذا ولمصلحة من تجري محاولة استدعاء السوريين أمام أشقاقتهم من المواطنين المصريين، وكأن الأمر أشبه بمحاكمة لبعض المواقف السورية وللمزاج الشعبي في البلدين؟

و«على سيرة المحاكمات» يشاع في العراق حالياً، وإلى جانب الحديث عن مطالب البصرة بالانفصال تنفيذاً لمشروع التقسيم الأمريكي، أن الشيوعي المغوار منتظر الزيدي الذي أضحى حذاؤه «أشهر من بوش على خازوقه في أرض الرافدين» سيمثل أمام المحكمة عشية رأس السنة الجديدة، بعد إجباره على تقديم اعترافات متلفزة ومحددة، (ربما تريد ربطه بتنظيم القاعدة مثلاً؟)، لتشكل تلك المحاكمة المشكوك بعدايتها ومصداقيتها أصلاً، رسالة تهديد لكل الأحرار والمقاومين في العالم، على اعتبار أن بوش ومن لف لفه من العملاء والدمى والبطاشين باتوا يدركون عمق الدلالات والمعاني والرسائل المضادة في تصرف الزيدي، من أن هناك عدداً متزايداً باطراد من جيش المستائين من السياسات الأمريكية بات يتجرأ على أكبر رموز الامبريالية والصهيونية العالمية، ويسلاح فردي أقل من خفيف، هو الحذاء، الذي استنسخت مشاهده في عواصم العالم المختلفة على صور بوش ومجسماته، وذلك انسجاماً مع إدراك الناس لحقيقة أن أمريكا «بجلالة قدرها»، وتحت تأثير أزماتها الاقتصادية والسياسية والعسكرية الشاملة، باتت «ملطشة»، وهو ما يعني بالمحصلة ضرورة العمل لاستكمال وقوع العدو والإجهاز عليه، وهي عملية تقترب تاريخياً شريطة الإبقاء على شعارها الأساس «لا بديل عن المقاومة الشاملة» .

o.bozo@kassioum.org

الأزمة المالية العالمية.. المتوازيات التاريخية

الاحتياطي الفيدرالي نسبة الخفض، وعبد الطريق أمام إعلان الرئيس روزفلت إعطاء المصارف (إجازة)، في ٦ آذار، ١٩٣٣، أي بعد يومين من توليه المنصب، ولم يعد ٢٥٠٠ مصرف من تلك الإجازة!

الاختلاف الواضح بين أزمة ١٩٢٩ والأزمة الحالية هو تعلم رئيس الاحتياطي الفيدرالي «بن بيرنانكي» من دروس التاريخ. ومنذ بداية أزمة الائتمان في آب ٢٠٠٧، خفّض بيرنانكي سعر الفائدة دورياً إلى معدلات مؤثرة وصلت مؤخراً إلى ٠.٢٥ بالمائة. وضع أكثر من تريليون دولار في النظام المالي. وعلى خلاف أزمة ١٩٢٩، ويومها استبقت الحكومة وقوع الخزانة في عجز، واقتطعت نفقات الحكومة على الرعاية الصحية، ورفعت معدلات الضرائب، لم تسع إدارة بوش إلى تخفيض عجز الموازنة، بل زادته. وقد علّمنا جيل من الاقتصاديين تتلمذ على يد «جون ماينارد كينيذ» أن هذا هو بالضبط الإجراء الخاطئ الذي يتم اتخاذه. وبحسب كينيذ، يحفز عجز الخزانة حركة الطلب.

يقول البعض لا يمكنك حل مشكلة ما عبر إلقاء المال عليها. هذا ما فعله كل من الاحتياطي الفيدرالي، ووزارة الخزانة حين سارعا إلى تهدئة مخاوف المستثمرين والشركات والمصارف، وضحا حوالي تريليوني دولار، إثر دعم بيع «بير ستيرنز» وتأميم «فاني ماي» و«فريدي ماك»، وبيع «واشنطن موتشويل» و«واشوفيا». وإن لم يعتبر كل ذلك كساداً عظيماً، فهو إذا حالة إنكار للكساد!

■ **عن مجلة «تايم» الأميركية**



٢.٧مليار دولار، أي ٩ بالمائة من إجمالي الودائع. وفي كانون الثاني ١٩٣٢، أشهر ١٨٦٠ مصرفاً إفلاسه. ولم تحل محاولات الاحتياطي الفيدرالي مواجهة أزمة السيولة دون اتساع موجة انهيار المصارف الثالثة، في نهاية ١٩٣٢ . واثّر انتشار إشاعات عن نية إدارة الرئيس فرانكلين روزفلت الجديدة خفض سعر الدولار، نهافت الناس على بيع الدولار وشراء الذهب. فزاد

التشظي اللغوي ومأساة مومباي..

ما العلاقة بين وحدة اللغة.. والتقدم.. والاستقرار الاجتماعي؟

◀ د.عثمان سعدي (*)

ينبغي تناول أحداث مومباي الدموية بصفة معمقة، والصفة المعمقة هي أن نتساءل، لماذا سبقت الصين الهند في التقدم بالرغم من أن الهند دخلها التقدم والعصرنة عن طريق المستعمر البريطاني قبل أن تدخل الصين بقرون؟ ولماذا الأوضاع مستقرة بالصين اجتماعيا وجغرافيا وثقافيا وتنمويا، بينما نجد الأوضاع بالهند مضطربة مهتزة بصراعات دينية وعرقية ولغوية، تمزق الأغلبية المجاعة وترفل أقلية في ثروات فاحشة؟ بالصين يشعر زائرها والمتنقل في أطرافها الواسعة بأنه يزور أمة واحدة، بينما يرى زائر الهند أمما وأعراقا وشعوبا مختلفة وأحيانا متناحرة؟ السبب يعود إلى اللغة القومية الحاضرة بالصين والغائبة بالهند.

في الصين ومنذ ١٩١٩ بدئ في البحث عن لغة (غيو يو) التي تعني اللغة الوطنية، وعندما جاء للحكم ماو تسي تونغ سنة ١٩٤٩ وضع هذه الفكرة موضع التنفيذ، وسمى اللغة المطلوبة (يو تونغ هوا)، ومعناها (اللغة المشتركة) بين سائر الصينيين، ومر إيجاد لغة واحدة لكل الصينيين على مراحل حيث تذبذب موقف الحزب الشيوعي بين اللغات المحلية واللغة الواحدة المشتركة، حتى انعقاد مؤتمر ١٩٥٥ الذي درس مسألتين: تمييط اللغة الصينية الحديثة، وإصلاح اللغة المكتوبة، (وكان عدد الحروف الصينية آنذاك رقماً متكونا من خمس أربعات: ٤٤٤٤ حرفاً)، وثبت مبدأ اللغة الوطنية الواحدة لكل الصينيين، ووضع مخططاً استمر تطبيقه علمياً بين ١٩٥٦ و١٩٦٥ سمي (مخطط يو تونغ هوا) أي اللغة المشتركة، وحدد المخطط أن تكون هذه اللغة مؤسسة على نُطق لهجة بكين، وتقرر أن يكون البدء في تدريس اللغة والأدب باللغة المشتركة سنة ١٩٥٦، وفي سنة ١٩٥٩ بدئ في تدريس المواد الأخرى بما فيها العلمية والتقانية باللغة الوطنية أي المشتركة، وأسس مركز تكوين المعلمين في بكين لإعداد المعلم الذي يطبق هذه الخطة. وانطلقت هذه العملية الكبرى في إطار الشعار الكبير (فلتفتتح مئة زهرة) الذي أعلنه قائد الصين سنة ١٩٥٧ والذي أعطى المثقفين دوراً كبيراً، وحق نقد الحزب الشيوعي الصيني. وأثّرت حملة اللغة الوطنية الواحدة على التنوع اللغوي الذي كان سائداً بالصين قبل ١٩٤٩، لكن بقيت اللغات المحلية تدرس في الولايات إلى جانب سيطرة اللغة المشتركة، وتحدد مفهوم اللسانيات بالصين في نشر اللغة المشتركة على الصعيد الشعبي الواسع.

وهكذا، وبفضل عبقرية ماو تسي تونغ صار مليار صيني يتكلم لغة واحدة هي لغة يو تونغ هوا، اللغة القومية والمشاركة بين سائر أفراد الأمة الصينية، وتخلص من التشّت اللغوي وسيطرة لغة أجنبية، وخلقت هذه اللغة القومية من هذا المليار نسججاً اجتماعياً منسجماً، ذابت فيه كل الفوارق العرقية والاجتماعية. والذي لا يعرفه القارئ هو أن ماوتسي تونغ كان عالماً لغوياً ساهم في تخفيض عدد حروف اللغة الصينية، وبأ لبت قادة العرب بمن فيهم جمال عبد الناصر لعبوا دوراً لغوياً في تعريب العلوم والتقانة اللتين ما زالتا حكرأ على الإنكليزية مشرقاً، والفرنسية مغرباً، باستثناء سورية طبعاً.

الهند.. غياب اللغة القومية الواحدة ونعود للهند، حيث غياب اللغة القومية الواحدة، وتعيش حتى الآن مشتتة بين العديد من اللغات المحلية، جعلت اللغة الانكليزية هي اللغة الرسمية التي تربط بين الولايات والمواطنين. فإحصائية سنة ١٩٦١ تقول إن عدد اللغات واللهجات بالهند ١٦٥٢ بينها لغات كبرى كالهندية، والكشميرية، والكجراتية التي يتكلمها ٧٠ في المائة من السكان. ونتيجة لعدم وجود لغة موحدة انتشرت الحروب التجارية التي أساسها لغوي، فقبل تقسيم شبه القارة الهندية إلى دولتي الهند وباكستان كان الصراع بين الهندية التي يتكلمها الهندوس وتكتب بحروف دنفاناغاريا، وبين الأردية التي يتكلمها المسلمون وتُكتب بالحروف العربية. وقد وجدت لغة شعبية جمعت بين قاموس هاتين اللغتين هي اللغة الهندوستانية حاول المهاتما غاندي أن يجعل منها اللغة الوطنية، فاعتمدها كلغة رسمية لحزبه حزب المؤتمر، واستمر خلفيته جواهر لال نهرو في ذلك، لكن الهندوس المتعصبون للغة الهندية أفضلوا هذه المحاولة، ولم يوجد زعيم في مستوى ماو تسي تونغ ولا حزب في مستوى الحزب الشيوعي الصيني بالهند ليفرض هذه اللغة. وما إن اختفى الرجلان غاندي ونهرو حتى عاد التشّت اللغوي، وسيطرت اللغة الانكليزية كلغة رسمية تجمع بين سائر أطراف الهند وبين المواطنين الهنود المتعلمين. أما الأميون فلا يوجد تواصل بينهم، كل فئة تتكلم لغتها المحلية. وفشلت اللغة الانكليزية في جمع شتات المليار هندي في نسيج اجتماعي منسجم. وهذا ما يفسر تخلف الهند عن الصين، ولماذا تمزقها الفروق العرقية والدينية والمذهبية والاجتماعية.

بل إن الهبة الاقتصادية للهند في العقود الثلاثة الماضية ليست نابعة من جذور عميقة متغلغلة في أعماق المجتمع الهندي مثلما هو حادث في الصين، وإنما هو مرتبط بنخبة قليلة تكونت في قمة التعليم الانكليزي بالهند في قطاعات خدماتية موجهة للتصدير لأوروبا وأمريكا وبخاصة في ميدان المعلوماتية الحاسوبية، ومن غير شك فمع الأزمة المالية التي تعصف الآن بالعالم المتقدم فإن هذه الهبة ستتحسر وستتجم عنها هزات اجتماعية خطيرة.

بل إن الهبة الاقتصادية للهند في العقود الثلاثة الماضية ليست نابعة من جذور عميقة متغلغلة في أعماق المجتمع الهندي مثلما هو حادث في الصين، وإنما هو مرتبط بنخبة قليلة تكونت في قمة التعليم الانكليزي بالهند في قطاعات خدماتية موجهة للتصدير لأوروبا وأمريكا وبخاصة في ميدان المعلوماتية الحاسوبية، ومن غير شك فمع الأزمة المالية التي تعصف الآن بالعالم المتقدم فإن هذه الهبة ستتحسر وستتجم عنها هزات اجتماعية خطيرة.

التشرذم الباكستاني في باكستان تغيب اللغة القومية الموحّدة، وتقع بها أربع لغات كبرى هي البنجابية والسندية والباشتو والبلوشية، وتعتبر اللغة الأردية هي اللغة الوطنية، لكن اللغة الانكليزية هي المسيطرة كلغة رسمية. حاول الباكستانيون ترسيم البنجابية لكن القوميات الأخرى احتجت، ولدى زيارتي لباكستان قال لي أحد المثقفين البارزين بأن الحل الوحيد للتخلص من الانكليزية كلغة رسمية هو ترسيم اللغة العربية

التي يقبل بها كل الباكستانيين لأنها لغة القرآن الكريم؛ ويبقى الإسلام الموحد بين الباكستانيين لكنه غير كاف في غياب لغة قومية واحدة تحل محل اللغة الانكليزية الرسمية، التي فشلت في إيجاد نسيج اجتماعي باكستاني منسجم.

إندونيسيا.. النموذج

أما في إندونيسيا فإنها تتمتع بلغة قومية واحدة هي لغة (بهاسا إندونيسيا) أي لغة إندونيسيا، المستمدة من اللغة المالوية. فقد اعتمدت الحركة الوطنية سنة ١٩٢٨ لغة واحدة، كان الوضع اللغوي قبل هذا التاريخ كما يلي: يتكلم الناس أكثر من مائتي لغة، بينها ثلاث لغات كبرى هي: الحاجوية ويتكلمها أربعون مليوناً، والسوندانية ويتكلمها اثنا عشر مليوناً، والمادورية ويتكلمها ستة ملايين، وهناك ست لغات أخرى يتكلم كلاً منها مليون أو مليونان. وتنتشر هذه اللغات على جزر إندونيسيا . وتنتمي اللغات الإندونيسية إلى أسرة (ملايو بولينسية) المنتشرة في ماليزيا وجنوب آسيا الشرقي، وفي جزر المحيط الهادي بما فيها جزيرة هواي، وهذه الأسرة مليئة بالكلمات العربية التي انتقلت مع التجار الحضريين اليمينيين إلى الجزر الإندونيسية وجنوب شرقي آسيا، الذين كان لهم الفضل في نشر الإسلام بلا جيوش في هذه المناطق الواسعة من آسيا. وكانت اللغة الملاوية أصل اللغة الإندونيسية واللغة الماليزية ولغات جنوب شرق آسيا، تكتب بالحرف العربي، لكن اللغة الإندونيسية التي اشتقت منها كتبت بالحروف اللاتينية. ولغة الملايو هي اللغة الوطنية لاتحاد الملايو لكن بما أن سكان إندونيسيا يمثلون عشرة أضعاف سكان الاتحاد المذكور فإن الملايو اللغة الأم كبرت وتوسعت باللغة الوليدة (بهاسا إندونيسيا) التي كبرت وتوسعت أكثر من أمها . كانت اللغة الهولندية . لغة المستعمر . هي المسيطرة على إندونيسيا طيلة ثلاثة قرون، كل شيء كان يدور بها . إلى أن ظهر بطل ثقافي اسمه جايا دانجرات سنة ١٩٢٤ وتحدى المستعمر وخطب بلغة الملايو الوطنيّة في مجلس الشعب البرلمان الذي كان عضواً فيه، وقرر الحزب الإسلامي والحزب الشيوعي استعمال هذه اللغة. وفي سنة ١٩٢٨ اجتمع مؤتمر للشباب وقرر تأييده لغة وطنية واحدة. واعتمد وطنياً هذا القرار. ونظرا للموجة ضد المستعمر الهولندي التي كانت لغته هي المسيطرة على إندونيسيا، ونظراً لشعور الحركة الوطنية الإندونيسية بخطورة الرواسب التي تحملها هذه اللغة فقد قررت الحركة الوطنية الاستغناء عنها، واعتماد اللغة الانكليزية كلغة أجنبية أولى في التعليم.

عدد جزر أرخبيل إندونيسيا ١٧٥٠٨، استطاعت اللغة القومية الإندونيسية توحيد سكانها وإيجاد نسيج اجتماعي منسجم منهم. كانت إندونيسيا في أثناء سنوات استقلالها الأولى تعاني من عدم الاكتفاء ذاتياً من الغذاء، لكن بعد فترة زمنية قصيرة استطاعت أن تكتفي ذاتياً ثم صارت تصدر الكثير من منتوجاتها الصناعية والزراعية. كانت مصدرة للنفط، لكن في هذه السنوات الأخيرة صارت مستوردة له بعد أن اندحر مخزونها للنفط. ويبلغ الآن ناتجها المحلي ٨٦٢ مليار دولار، فهي الكبرى اقتصادياً في العالم الإسلامي، وتصنف الخامسة عشرة عالمياً. كل هذا تم بفضل تمتعها بلغة قومية موحّدة أوجدت مجتمعاً يعمل بسائر طبقاته في تنمية البلاد. لأنه لم يحدثنا التاريخ أن أمة من الأمم نجحت في تطبيق تنمية اقتصادية واجتماعية بلغة أجنبية، واليابان والصين ونمور آسيا تؤكّد هذه الحقيقة.

نيجيريا.. المأساة

أما نيجيريا فهي أكبر دولة مسلمة بإفريقيا وهي لا تتمتع بلغة قومية موحّدة، وإنما تسيطر عليها اللغة الانكليزية، التي عجزت عن إيجاد نسيج اجتماعي منسجم. توجد بنيجيريا لغة الهوسة تليها لغة يوروبا، كان في إمكان نيجيريا اعتماد الهوسة لغة قومية واحدة ورسمية مثلما فعلت أندنوسيا ببهاسا، لكنها لم تفعل، وهي تعاني الآن من صراعات لغوية قbilية حيث تنتشر بها العشرات من اللغات الصغيرة القبلية، وتهزها بصورة دائمة الحروب بين هذه اللغات. وفي أثناء قيام حوادث مومباي جرت أحداث أخطر منها في مدينة جوس عاصمة ولاية بلانو بنيجيريا سقط فيها ٤٠٠ قتيل من قبائل الهوسا دون أن يتحدث عنها الإعلام العالمي، لأنه اعتاد على هذه الأحداث بها. نيجيريا متخلّفة اقتصادياً، التنمية بها تعاني من فشل كبير، فيها طبقة طفيلية متعلمة بالانكليزية مرتبطة ثقافياً بالغرب لا توظف أموالها المستمدة من الثروة النفطية ببلادها بسبب استلابها . وأوضاع نيجيريا هي نفسها الأوضاع التي تحكم دول إفريقيا السوداء جنوب الصحراء الكبرى، فاللغات المسيطرة عليها هي اللغات الفرنسية والانكليزية والبرتغالية، لغات المستعمر السابق، فعجزت عن خلق نسيج اجتماعي منسجم في هذه البلدان، وفي غياب اللغات القومية تتحول هذه الدول من الدولة الأمة إلى الدولة القبيلة. وما الحروب القبلية برواندا وساحل العاج وكينيا والكونغو، وغيرها، إلا شاهد على ما نقول.

فيتنام... الجزائر

عرف القرن العشرون أعظم ثورتين: ثورة الجزائر وثورة الفيتنام.. بمجرد أن استقل الفيتنام أمراقائده«هوشي منه»بالفتنة الشاملة والفورية، وهرع له أساتذة كلية الطب مذعورين فقالوا: «كليتنا صعب فتتمتها لأننا نحن وطلبتنا لنحسن الفيتنامية»، فاستمع القائد لهم ست ساعات، وكان من النوع الذي يستمع أكثر مما يتكلم، ثم ختم الاجتماع بما يلي: «يسمح لكم استثناء في هذه السنة أن تدرسوا باللغة الفرنسية، على أن تتعلموا أنتم وطلبتكم اللغة الفيتنامية بحيث تجرى الامتحانات في نهاية السنة باللغة الفيتنامية»، وهو القائل في وصاياه لمواطنيه: «حافظوا على صفاء اللغة الفيتنامية كما تحافظون على صفاء عيونكم، تجنبوا أن تستعملوا كلمة أجنبية في مكان بإمكانكم أن تستعملوا فيه كلمة فيتنامية». واللغة الفيتنامية فقيرة لكن خلال عشر سنوات بعد الاستقلال تم نحت مليوني كلمة جديدة.

أما ثورة الجزائر فقد قام بها الفلاحون باللغة العربية، واستلمها المفرنسون في سنتيها الأخيرتين، فأجهضوها، وفسّروا الاستقلال على أنه رفع علم وكفى، وقرروا بعد الاستقلال الإبقاء على هيمنة اللغة الفرنسية على الدولة، فأسسوا بذلك الدولة الفرنكفونية، وهمشوا اللغة العربية، بالرغم من أن الدستور ينص في مادته الثالثة على أن العربية هي اللغة الوطنية والرسمية، وتزعم الدولة أنها دولة القانون. إن أية ثورة لا يمكن لها أن تعتبر نفسها ناجحة إلا إذا حققت هدفين: تحرير الأرض وتحرير الذات، الثورة الفيتنامية حققت الهدفين، أما الثورة الجزائرية فإجهاضها من طرف الفرنسيين جعلها تحقق تحرير الأرض فقط، تاركين الذات مستعمرة فرنسية حتى الآن من خلال هيمنة اللغة الفرنسية على الدولة الجزائرية. قمت بإحصاء سنة ٢٠٠٦ فوجدت أن الفيتنام صدر بالفتنة خارج المحروقات مواد

شؤون استراتيجية



زراعية وصناعية بما قيمته ستة وعشرون (٢٦) مليار دولار، بينما صدرت الجزائر بالفرنسة خارج المحروقات بما قيمته ستمئة مليون دولار ثلثها خردة حديد ونحاس التي تعتبر بقايا مواد مستوردة بالعملة الصعبة.. مقياس أي بلد ماذا ينتج، وليس كيف ينطق الراء غيناً...

«العربية» خارج العصر

نتناول الآن التعريب بالوطن العربي. الجامعات العربية . باستثناء سورية . تعلم الطب والعلوم والتقانة باللغة الانكليزية مشرقاً وبالفرنسية مغرباً. معنى هذا أن اللغة العربية خارج العصر الذي هو مطبوع بالطابع العلمي والتقاني، وهي محصورة في تعليم الأدب والعلوم الإنسانية، والسبب في ذلك راجع إلى:

تقصير مصر التي بها تعريب أعرج. كان التعليم بمصر معرباً في عهد محمد علي الألباني، كل شيء كان يدرس باللغة العربية. وعندما استعمرت بريطانيا مصر سنة ١٨٨٢ كلف اللورد كرومر بالإشراف على التعليم، فأنكلزه من خلال ربع قرن قضائها هذا اللورد الخطير في منصبه. ومن الغريب أن اليابان في بداية نهضتها أعجبت بتجربة مصر التعليمية التصنيعية فأرسلت بعثة درست خطة محمد علي وطبقتها باليابان، وهي الآن ما هي عليه بفضل ذلك. وعندما جاء عبد الناصر للحكم لم يكن يملك وعياً لغوياً شبيهاً بوعي ماو تسي تونغ، أو وعي تيتو، أو سوكارنو، فترك الطب والتقانة تدرس باللغة الانكليزية.

وعندما اتحدت مصر مع سورية سنة ١٩٥٨ ضغط السوريون فتقرر تعريب الطب في مصر، وعريت السنة الأولى، لكن الانفصال حدث سنة ١٩٦١ فجمد التعريب وبقيت السنة الأولى فقط معربة، وبعد عشر سنوات أي في سنة ١٩٧١ أعيدت السنة الأولى إلى اللغة الانكليزية. وعلى حدود أرض الكنانة يقع الكيان الصهيوني الذي أعاد الاعتبار للغة العبرية الميتة وصار يعلم بها سائر المواد العلمية الصرفة والطبيعية والتقنية. ومن الغريب أن علماء اللغة العبرية يقولون بأن اللغة السامية الوحيدة التي بقيت حية هي العربية، ولا بد أن تستمد منها العبرية أي مصطلح جديد، والأعضاء الرئيسيون لمجمع اللغة العبرية يشترط فيهم معرفة اللغة العربية.

تجارب هامة.. وخلاصات

في إيران، وفي عهد الشاه فرّس التعليم بما فيه الطب والتقانة بالرغم من أن أربعين في المئة من قاموس اللغة الفارسية كلمات عربية، بحيث يقول لي أحد علماء إيران «عندما تقررّون تعريب الطب عندكم ستجدون في معجم الطب الفارسي نعم المين لأنه مليء بالمصطلحات العربية». تركيا كل التعليم بها بالتركية، حتى ألبانيا بملايينها الخمسة الطب بها يدرس بالألبانية. جزيرة مالطة الطب يدرس بها باللغة المالطية ذات الأصول الكنعانية العروبية. وأرض الكنانة الطب يدرس بها بالانكليزية، إنه لأمر محزن!. عربنا التعليم بالجزائر، وعندما طالبنا بتعريب الطب قيل لنا: «كيف تريدون أن نعرب الطب بالجزائر، ومصر وما أدراك ما مصر الطب فيها غير معرب»!!). والخلاصة، لا يمكن لأمة أن تنهض إلا بلغتها القومية، فاللغة الأجنبية فاشلة في تحقيق أية نهضة.

❖ رئيس الجمعية الجزائرية للدفاع عن اللغة العربية

ثقافة السلطة.. سلطة الثقافة

◀ محمد سامي الكيال

ما تزال الكثير من المفاهيم الأساسية مثل «المثقف»، «السلطة»، «الخطاب»، «الفكر النقدي» غامضة في استعمالنا المصطلحي والمفهومي، ربما لأن اللغة العربية، لأسباب عدة، لم تتسع بعد لاستيعاب وهضم مثل هذه المفاهيم التي نشأت ونمت ضمن لغات عريقة في حداثتها، ومن هنا فقد جاءت معظم هذه الكلمات-المفاهيم من اشتقاقات لغوية مرتجلة نوعاً ما، وبالإعتماد على اجتهادات شخصية غير متفق عليها على الصعيد العام.

لن نحاول هنا تقديم عرض توضيحي لهذه المفاهيم، بقدر ما سنحاول إيرادها ضمن بنية تصويرية معينة تحاول ملامسة واقعنا الراهن، وما يجري فيه من تطورات وأحداث دالة، فمفهوم «السلطة» الذي يقتصر استعماله عادةً في الحديث عن السلطة السياسية، قد اتسعت دلالاته، بفضل إسهامات العلوم الإنسانية والفلسفات المعاصرة، ليصبح مفهوماً شديد التعقيد، وليتغلغل في أعماق الوجود الاجتماعي، وما يهمننا منه هنا، أنه يشير إلى ممارسات اجتماعية تاريخية، تشمل مختلف التقنيات والضغوط والاستراتيجيات التي تمارسها على الأفراد القوى الاجتماعية المختلفة والمتصارعة، لتطويعهم جسدياً ونفسياً وفق متطلباتها. هذه

التقنيات والضغوط ليست مرتبطة بالضرورة بمؤسسات وهيئات معينة، وهي التي تنتج التصورات الأساسية السائدة عن «الحقيقة» و«المعرفة».

أما عن مفهوم «المثقف» فلم يعد بالإمكان تعريفه بالاستقلال التام عن مفهوم السلطة، فالمثقف الحديث الحقيقي هو فاعل اجتماعي، يحترف ممارسة النشاط الفكري، وهو مرتبط حكماً بفئة أو طبقة اجتماعية معينة، يساهم في إنتاج خطابها المعرفي والاجتماعي، مما يجعله مثقفاً «عضوياً» حسب تعبير غرامشي، ومحوراً أساسياً في العلاقة الجدلية بين السلطة والمعرفة. ويمكننا أن نستثني من هذا فئة قليلة من المثقفين اللامنتهين الذين يعيشون على هامش الوجود الاجتماعي، والذين لعبوا مع ذلك دوراً كبيراً في تشكيل الوعي الإنساني عبر التاريخ.

وفي البلدان التي تسود فيها الديكتاتورية السياسية، تحاول السلطة (بمعناها الضيق) صياغة خطاب ثقافي أحادي جامد، يتوافق مع مصالح القوى الاجتماعية السائدة في معادلة السلطة (بمعناها الواسع)، وهذا الخطاب الثقافي يتميز عموماً بضلالته وابتذاله، ويخلق «قيماً» و«حقائق» و«أنظمة ترميز»، تصبح هي السائدة، وتطمس بعنف أحرق كل ما عداها من قيم. هنا يجد المثقفون أنفسهم أمام خيارات صعبة، فإما أن يلتحقوا بالخطاب السلطوي السائد، معرضين لفعاليتهم الثقافية للضمور والاضمحلال، لأن الخطاب الأحادي الجامد غير قابل للتوسيع، ويضيق فيه هامش المناورة إلى أقصى حد، فليس أمام المثقف سوى إعادة إنتاجه بشكل ميكانيكي... وإما أن يلجؤوا إلى الانزواء في الهوامش، ليعيشوا حياة فكرية هي

أقرب إلى حياة المتصوفين منها إلى حياة المثقفين بالمعنى الحديث (وهذا ما نصح به ابن باجه أقرانه من الفلاسفة في ما مضى).

يبقى أكثر الخيارات صعوبة على المثقف، وهو خيار الثقافة النقدية والمضادة، حيث يتوجب عليه أن يحاول صياغة خطاب ثقافي بديل، يواجه الأساسيات والثوابت والبداهيات التي خلقها الخطاب الثقافي السائد، ولا يخشى اختراق محرمانه، والنطق بما سكت عنه... هنا يخطر المثقف بالكثير، ويجد نفسه في مواجهة سلطة لا ترحم، بل في مواجهة عصر بأكمله!!

يندر بين المثقفين في عالمنا العربي اتخاذ موقف الثقافة النقدية، حيث لا يمكننا أن نلاحظ البوادر الخجولة للثقافة النقدية العربية إلا في



المنايا، أو في الفسحات الضيقة للتفكير والكتابة التي يتغافل عنها الخطاب السائد. وبما أن المنايا بعيدة والفسحات شديدة الضيق، فهناك فرصة أخرى ضئيلة نوعاً ما للمحاولة، وهي أن يعود المثقف إلى الهامش الصغير للمناورة الموجود ضمن الخطاب السائد، ويحاول العمل داخل مؤسساته، ووسائل إعلامه الجماهيرية، فيقوم بزعرته من الداخل، وباستخدام لغته ومفاهيمه وأدواته المعرفية ذاتها، مستغلاً كل قدراته على المناورة والتحايل والتلاعب بالألفاظ.

إنها محاولة صعبة حقاً، ومصيرها في أغلب الأحيان مثير للرتاء، وهكذا فعلينا أن نعود أنفسنا مرغمين على مشاهدتها وهي تجهض بفضاظة، بعد أن نكون قد علقنا عليها الكثير من الآمال...



للنص من قبل المتلقي، إلا أنه في النهاية يظهر من تلك القوى من يقوم بالإقصاء في سبيل إصلاح المجتمع من الانزلاقات الفكرية. ما زال هناك من يعيش متأثراً بترسبات الماضي وميثولوجيته، هذا التأثير الذي لا يؤدي في النهاية إلا إلى مزيد من الركود والتراجع. ■■

حوادث دمشق الثقافية نهاية 2008

◀ وائل قيس

الرقيب الذي يوحي طوال الوقت بانفتاحه على الآخر، وما إن يصل إلى مرحلة معينة حتى يرفع رايته البيضاء في سبيل منعه للانحلال الأخلاقي الذي سيصيب المجتمع، مشاركاً القوى المنسوبة للمجهول، أو التي تكون متمركزة فيما وراء الطبيعة، والتي تظهر بعد الرقيب لتعلن وقوفها إلى جانبه في محاولة منع الحادثة من التسلل إلى مجتمعنا، واقفين سداً منيعاً في وجه الغاوين الذين يحاولون تعكير ثقافتنا الصافية!! هذه القوى سرعان ما تنكشف على المحك، ويظهر انغلافها على ذاتها وعودتها إلى ثقافة البداوة المتصحرة، متذكرة فضائل الشيوخ الأوائل، لاعنة حركة الإبداع الأولى في التاريخ، ولاشك في أن ما حصل في ملحق تشرين الثقافي في العدد



رقم «٧٥» مع الروائي والصحافي السوري خليل صويلح «المحرر المسؤول عن الملحق منذ أسسه»، عندما نشر قصيدة للشاعر قيس مصطفى بعنوان «كلام الغائب على كلام الغائب في أمور الشهقات وما شابه»، مما جعل المسؤولين في الجريدة يسارعون إلى إقرار إقصائه عن الملحق بحجة خدش القصيدة للأخلاق، ومن المعروف أن عالمنا العربي ما زال يعاني من آثار الحركات التكفيرية التي ما أن تقرأ نصاً ما، حتى تسارع إلى تكفير صاحبه وإعلان الحد عليه والأمثلة كثيرة: حلمي سلام، رامي يحيى.. دون أن تكون للنص أية حصانة، فهو الحلقة الأضعف على الدوام، وهنا سيكون القارئ هو الخاسر الوحيد في بحثه عن نص حدائي خارج عن المألوف في ظل ثقافة واحدة تكرر نفسها باستمرار.. وعلينا أن نشير إلى المستويات المتفاوتة في التحليل النقدي

عن رجل اسمه إبراهيم محمود



جميع الفنون ومن ضمنها الرقص، بينما نجد كاتب يقضي حياته في خدمة الثقافة والأدب يكون مجهولاً ومغيباً عن جميع وسائل الأعلام؟ أظن أنه حان الوقت لتسليط الأضواء على أبناء بلدنا المبدعين والذين يخدمون مشاريعهم الإبداعية بصدق وتفان. وإفساح المجال لهم إعلامياً من خلال خلق المنابر المناسبة التي تليق بإبداعاتهم. ■■

معاصرة في الإعجاز القرآني – النقد والرغبة – قتل الأب في الأدب (سليم بركات نموذجاً) .

و إبراهيم محمود دخل مؤخراً عالم الرواية، فصدرت له روايتان عن دار الينابيع هما: «أحدهم يتغزل بزوجتي»، والثانية «المنغولي أو مجهول الريح»، هذا ويعرف عن الباحث إبراهيم أنه يعمل بصمت في مكتبته المتواضعة مكاناً والواسعة عناوين هامة، وهو غزير الإنتاج ويكتب دائماً عما هو جديد ومختلف وله أسلوبه الخاص في الكتابة وانثقائه لعناوينه، لا يحب الصخب والتملق والمجاملات وحتى المقابلات ويؤمن بأن الثقافة الجيدة لا بد أن تصل إلى أصحابها، هو معروف خارج القطر ومقرؤه أكثر من الداخل. إبراهيم محمود طاقة خلاقة في مجال الإبداع والثقافة، وهنا إذ نكتب عن مشاركته في ملتقى الرقة عن الرواية، فإننا نعطي هذا الرجل بعض حقه الذي يغفله هؤلاء الذين يسوقون للثقافة الرخيصة، كلنا منوط بالتعريف بأية طاقة ترفد الثقافة والإبداع الحقيقيين، ليس من العيب والغبن أن يكون هناك إلى الآن وفي سورية من لا يعرف إبراهيم محمود صاحب أكثر العناوين إثارة للجدل!! وأظن أن الصحافة والإذاعة والتلفزيون هي التي تتحمل العبء الأكبر لهذا التجاهل، حين نجد أن الاهتمام ينصب على فنانة تجيد فن الرقص، مع احترامي

◀ رضوان محمد أمين محمد

شارك الباحث إبراهيم محمود في مهرجان العجيلي للرواية العربية الرابع في الرقة والذي كان تحت عنوان «جماليات الرواية العربية»، حيث كانت محاضרתه بعنوان «رثيق شهياري-جماليات الجسد المحظور في الرواية العربية عبر نماذج نسائية»، والتي تم النقاش حولها مطولاً، وكان لها الأثر الأكبر ضمن فعاليات المهرجان، والجدير ذكره إن الباحث إبراهيم محمود من مواليد الحسكة ١٩٥٦مجاز في الفلسفة، جامعة دمشق لعام ١٩٨١، ومتفرغ للكتابة منذ عام ٢٠٠٢، يعمل في مجال الكتابة الأنثروبولوجية والمشاركة في ترجمات مختلفة، وله حوالي خمسين كتاباً مابين مطبوع ومخطوط، في مجال النقد الأدبي والتاريخي والدراسات الفلسفية، وصدر له حوالي تسعة كتب عن دار رياض الرئيس ومن أهم كتبه: البنيوية كما هي – الفتنة المقدسة – نقد وحشي – صدع النص وارتحالات المعنى – جماليات الصمت – النقد والرغبة في القول الفلسفي المعاصر – أقتعة المجتمع الدماثية – الباحثون عن ظلالهم – الشيق المحرم – صائد الوهم (الطيري وتفسيره) – وإنما أجسادنا – الضلع الأعوج – القبيلة الضائعة – أئمة وسحرة – الهجرة إلى الإسلام – قراءة

ربما..

وداعاً.. «تشرين الثقافي»

لم يتوّج قرار إيقاف الرّميل خليل صويلح عن إدارة ملحق «تشرين الثقافي» بردود فعل تليق بثقافة تحترم حقّها في الدفاع عن حقّها في البقاء. ولم يصبح الحادث قضية رأي عام كما كان يمكن أن يكون لو أنّ للمثقف فاعليّة نقدية. ولعل طريقة التعاطي مع الحادث تقول لنا ما هو المصير الحقيقيّ للثقافة السوريّة..

كلّ ما تمّ تناقله هو أنّ القرار اتخذ بسبب نشر الملحق قصيدة للشاعر قيس مصطفى، مع أنّها قصيدة لا تنزل على المعد غير المعتادة على الشعر، نظراً لكثافتها اللغوية، واستقراؤها لأحوال عاشق في عماء حبه المستحيل، مؤزّعاً بين أمكنة ومطارح في الخارج، وبين تشظّيات في الداخل، ممّا يعني حتماً أنّ هناك ممن يعملون بمنطق الدسيّسة قد اجتزأ مقاطع من سياقاتها، وقدمها على أنّها الجرم المشهود!!

وأياً كان سبيل التقوّلات والتكهنات، تبقى المشكلة الأساسيّة في الشكل الذي قدّم به الملحق نفسه، بوصفه مألّئ فراغ جسيم، أفصحت عنه إستراتيجيته السجاليّة، وطبيعته النقدية، وهيّات أن تجد هاتان السمتان من يجرّو على قبولهما بعدما دخلنا مرحلة الانحدار البنيوي الشامل، حيث بات التعليم على العقلانيّة وأفكار التنوير نوعاً من إرضاء من لا يرتاحون إلاّ بوأد الرّؤى الإبداعية، لتحصين قلاع التخلّف، وتمكين الجهل، في هذا الحضيض الذي سمّاه الماغوط: «حرية التكفير»!!

إذا، والأمر على هذه الشاكلة، بنسّها من ثقافة!! وبسّنا من مثقفين!! إذا كان الملحق، خلال عمره القصير نسبياً، قد سجّل رياديته في المشهد السوري بسبب خلو هذا المشهد من مطبوعة تليق بالإنتاج الإبداعيّ في هذا البلد، فإنّ دائرة الخسارة المعنوية التي يرسمها بيكار القرار تطال: الثقافة الجديدة، والكاتب الجديد، والقارئ الجديد.. بمعنى آخر، تطال سورية الجديدة التي تبدّأ في الأفكار والأحلام قبل أن تصبح ناساً وجغرافيا.. دكع من ذا وذاك، وانتبه للأعداد الهزيلة الصادرة من الملحق بعد خلع خليل، منذ أسابيع، لتروى أية خسارة هذه التي نزلت بنا؟ في بلد اختير عاصمة للثقافة العربيّة، «يرتكب» هذا القرار، مع نهاية عهد ولايته على الثقافة العربيّة.. هل هذا هو الدرس الذي بات حرياً بنا أن نتعلّمه؟؟

■ رائد وحش
raedwahash@kassioun.org

ديزل.. لثقافة معطلة

◀ فواز العاسمي

من امتهان كرامات الناس في البحث عن وقود التدفئة، إلى هدر هذه الكرامات أمام الأفران تضيع الثقافة وتهمّش. إذا كانت الثقافة وستظل حاجة البشرية الأبدية فما الداعي لتلويثها برائحة المازوت!! كانت الدروب إلى دار الثقافة بدرعا معطلة بسبب من تراكم المحتاجين لقسائم التدفئة حتى أنني لم أستطع الوصول إلى أمين المكتبة لاستعير كتاب صادق العظم «النقد الذاتي بعد الهزيمة». فقد قرأت الكثير عن الثقافة كحلّ سحري للتخلّف والتبعية للآخر، وما كان يلفت انتباهي دائماً هو تأكيد كل الشرائع والأحزاب والدساتير والقادة على عظمتها واتساعها وقداستها حتى ظننت أنها آخر حصون مقاومتنا.. وهما أنا أمسك دليلاً عملياً على ما ذكره المفكرون والمنظرون عن الثقافة وشموليّتها. هذا الدليل هو وضع مراكز لتوزيع قسائم المازوت في أروقة المراكز الثقافية، حيث صرت ترى هذه الفسيفساء الجميلة لمكونات الثقافة تتداخل في أبهى صورة، فمن نضالات الطلاب الذين يحاولون جاهدين شق طريقهم للوصول إلى المكتبة للحصول على بعض المراجع لاستيفاء حلقات بحثهم في الجامعة الناشئة في المحافظة، إلى مجموعة هائلة من الناس أمام دار الثقافة وفي عرصاتها وممراتها، لا يهتمهم من الثقافة سوى استخدام موظفيها والقائمين عليها في تلبية حاجتهم الماسة للتدفئة. أليس رائعا أن يضحي الطلاب بمستقبلهم ليتمكن مواطن فقير من الحصول على دفتر مازوت بدل كراسية للرسم أو للبحث العلمي، هذا ما أسميه ثقافة الإيثار، ثم أليس ممتعا أن تسمع في دار للثقافة شائتم لا تعلق ولا تنزل عن حزام العفة أبداً، فلاسم هذا ثقافة سوقية، أليس مبهراً أيضاً أن ترى طلاب المازوت وطلاب الجامعات يلتقون في مكان واحد لتتجلى حينها أسمى صور التعاضد بين طبقات الشعب. إنني أجزم أن أحداً من السادة المسؤولين في المحافظة أو وزارة الثقافة يرضى بأن يضع نفسه في معمرة هذا التخبط المودي حتماً لتهميش الثقافة وتهشيمها بالتوازي مع هدر كرامات الناس، فمن المسؤول عن هذا الخطأ الكارثي إذا!!!

■ ■

الموسيقى والنص..

خواطر عن الأغنية الوطنية

◀ د. غزوان زركلي

موضوع الموسيقى هو موضوع شائك، أما الأشواك التي فيه فهي ليست فقط متعلقة بطبيعة الموسيقى المجردة/ غير المرئية وعموميتها، إنما أيضاً بالتحضير والتهيئة التي لقبناهما (أو بالأحرى لم نلقهما) أطفالاً من خلال المدرسة والمنزل والبيئة الاجتماعية، تحضير وتهيئة يجعلاننا أقرب إلى تذوق الموسيقى، ليست الكلاسيكية الأوروبية منها، وإنما بالتحديد الموسيقى الكلاسيكية العربية. لذلك، وبسبب النقص الموجود في تربيتنا الموسيقية الذي يتفاقم عبر تعاقب الأجيال، نرى كثيراً من مثقفينا ومبدعينا الذين هم أعلام في مجالاتهم، نراهم بعيدين عن فن الموسيقى تذوقاً وممارسة.

إن لكل فن (والقصد هنا العمل الفني) درجات من حيث التبسيط والتعقيد، ومن حيث المباشرة والتجريد، والتخصيص والتعميم. ولكل فن أنواع: شعبي، استعراضي، راقص، كلاسيكي... يدخل الاحتراف في كل نوع منه ليحمله فناً جدياً، نافعا للناس، كذلك الموسيقى، وهنا الغنائية منها تأخذ الكلام المحكي أو الزجل أو النثر الموزون، أو تميل إلى الكلاسيكية فتعتمد على القصيدة الشعرية ذات القيمة الأدبية العالية، ولا شك بأن الموسيقى المبدع، كما الأديب الشمدع قد يزاوج بين أنواع مختلفة وصولاً إلى عمل فني أصيل يضع نصب أعينه خصوصية البيئة التي نشأ فيها ويكتب لها بالدرجة الأولى، وذلك ضمن أنواع مختلفة من الأغاني تحيط بمجمل حياتنا وتحفظ كل منها بخصوصيتها.

ولكل شعب روحية معينة، فنحن مبالون للتأمل ولللاسترسال، حتى للتصوف، نبحت عن التفاصيل، ولا نحب الضوضاء بقدر ما نحب السكون المشحون بالعواطف والأحاسيس. ولذلك يجب أن تكون موسيقانا - وهذا ينطبق

إن ضميرنا الموسيقي

يصبو إلى وقفة جديدة

تعيد إليه حماس الحس

الوطني

عندما يكون أبو شهاب قدوة..

◀ هامان علي شاكر

هاهنا، في هذا الشارع من حارتنا، لمحتُ العكيد أبو شهاب، يتبادل إطلاق النار مع عكيد آخر. أما في الحارة المجاورة، والتي دخلتها، من دون أن أجد لها باباً أو بوابة، كان هناك أبو شهاب ثان، داخل في سجال عنيف مع ابن أخته معتزلاً؟ أبو العز ينقلب على خاله، شيء ربما لا يصدق، أقله بحسب حدسنا وتوقعنا، كجماهير ومتابعين لهذا المسلسل «الظاهرة». لكن الأكثر غرابة، فيما شاهدته، جرى في واحدة من حاراتنا، المفترضة بأن تكون أكثر تطوراً ورفقاً، إذ كان فيها عكيدنا أبو شهاب مع جماعته من باب الحارة، يخوضون حرباً ضروس، على طريقة حرب البسوس، (ضد مين يا حزركم ؟؟) ضد رضا الحر وجماعته من أهل الرابية.

فتنازنا بامتياز، هذا ما تراءى لي، ولعمري إنها فتنازنية (معاصرة)، لم تخطر حتى على بال نجدت أنزور وجماعته من أهل الإخراج، إذ أن الألعاب المستخدمة هنا، عفوا أقصد الأسلحة المستخدمة هنا، لم تكن من تلك البواريد الألمانية القديمة، ولا من نوع مسدسات الغولدن التقليدية، بل كانت بواريد أمريكية الصنع، من ذاك النوع الذي يقال له (بمبكشن).

ولكن ألا يحق لنا أن ننسأل، أين يمكن اكتشاف هذه المشاهد التي تفوق في بعضها غرابة أفلام شاروخان البوليدوية؟ من المؤكد أنها ليست مشاهد من الجزء الرابع لدباب الحارة»، ولا هي من منافسة في هذه السنة «أهل الرابية»، بل هي مشاهد حقيقية

يستعمل لهجة خطابية؟ هل ينطلق من معاناة شخصية؟ هل يتبع في طرحه للموضوع المعني طريقة مباشرة أو غير مباشرة؟

وإذا ما انتقلنا إلى الأغنية الوطنية، فهناك للأسف من يعتبر مجرد المعنى الوطني للنص هو الشيء الوحيد الذي يدل على «وطنية» الأغنية، وبالتالي على جودتها، وهناك من حسن الحظ من يأخذ بعين الاعتبار أيضاً المعالجة الفنية للنص الأدبي. ولكن القلة تلتفت إلى الموسيقى لتعطيها حقها من التحليل الذي يتعدى كونها صاخبة مثلاً، أو هادئة. القلة تدرك بأن الموسيقى الجيدة يمكن أن تغني المعنى الوطني وتعمق المعالجة الأدبية، وبأن الموسيقى الرديئة تفرض بأعظم قضية وتسيء إلى أفضل نص.

الأغنية الوطنية هي حالة خاصة من حالات الأغنية المتعددة والمختلفة. هي أغنية «تقدمية» بكل معنى الكلمة لأنها لا تشير إلى المستقبل، إلى ما نحن نفعله وما نحن عازمون على فعله، والأغنية الوطنية هي أغنية «إنسانية» يمكن أن نتحدث عن شخص واحد قد يعبر عن قضية شعب كامل وأمم برمتها، هي أغنية كل الأغاني بكل أطيافها وتدرجاتها سابقة الذكر، نشرف من لدنها مشاعر بالغة الخصوصية وأحاسيس جماهيرية، ونأخذ منها ألوانا شعبية وأشكالاً كلاسيكية على حد سواء.

على الموسيقيين العاملين في مجال الأغنية الوطنية أن يحدثوا تطوراً في مجال الموسيقى العربية أولاً، والتي تعيش في حالة متردية، ومن ثم يستعملوا منجزات هذا التطور بما يتناسب مع الشكل الفني الذي هم في صدده، وإذا كان الأدباء قد أحدثوا سابقاً ثورة في النص، فإن الموسيقيين لم يواكبوا تماماً هذه الثورة. وإن كان هذا السبق (الأدبي) مفهوماً وقد يكون طبيعياً، إلا أن عدم وجود المؤشرات الكافية، الدالة على مواكبة الموسيقى في يومنا هذا لتلك التطور، هو الأمر غير الطبيعي. فعلى الموسيقيين أن يأخذوا عبرة من الأدب الراقي الذي يعبر عن نفسه بتمثل التراث الأدبي وفي الوقت نفسه بخلق مفاهيم جديدة، ولكن غير دخيلة، جريئة ولكن غير مبتذلة، تملك صلة الوصل بين الماضي والمستقبل، بكلمة واحدة: مفاهيم أصيلة، ولن يوجد الشاعر الوطني الأصيل الذي يصبو إلى إيجاد تركيبات لغوية جديدة ويتطرق إلى مواضيع لم يتطرق إليها الأقدمون،



والإجابة عنها، ولو بشيء من الوقت، لكن السؤال الأهم، الذي لا يمكن للوقت، أن يغفر لنا في عدم الإجابة عنه هو: ما هي الرؤيا التي نحملها في وعينا عن الطفولة كأفراد ومجتمع في الوقت الذي تنظر فيه المجتمعات المتقدمة إلى الطفولة على أنها المستقبل ذاته.. وما هي مجالات الاستثمار التي لا نزال نفكر بها؟ في الوقت الذي أصبح استثمار الإنسان ميدان الاستثمار الحقيقي (والرهان الكبير)، للكثير من الشعوب..

بقي أن أعود لأقول لكم: كل عام وأنتم وحارتنا ونحن وطفولتنا بألف ألف خير.

■ ■



إذا كان الأدباء قد أحدثوا

سابقاً ثورة في النص،

فإن الموسيقيين لم يواكبوا

تماماً هذه الثورة

وهما أمران قد يكونان مشروعين، وقد يكونا في حدود معنية مفيدتين، بل نحن نريد إبداعاً ذاتياً موالياً لهذا الوقت ولهذه المرحلة بالذات.. نريد إبداعاً موسيقياً وإبداعاً أدبياً ينطق بما يعتلج في صدور شبينا وشباننا، ونريد إبداعاً يكسر احتكار «أغاني الحب» الرائجة التي إن عبرت عن عاطفة ما، تبقى هذه العاطفة أحادية الجانب ميالة إلى السطحية.

إن الحاجة إلى الأغنية الوطنية في بلادنا لا يجب أن تستغل بمحاولة إرضائها كيفما اتفق. وهنا تقع على كاهل الموسيقى وعلى كاهل كاتب النص مسؤولية كبيرة يكمن سببها بالدرجة الأولى في أن الأغنية الوطنية مهياً لتشكل توازناً مع الأغنية المبتذلة أدبياً وموسيقياً، الأغنية المقتصرة على الغرائز من حركة وهياج وهوى وأسفاف، والتي رجحت كفتها إلى درجة أنها تلغي كل ما عداها، خاصة وأنها تستعمل سلاح الصورة السريعة البراقة. إن الحاجة لهذا التوازن يخلق حالة تساعد في صعود الأغنية الوطنية، ولتكن فترة شبيهة بفترة صعود الأغنية السياسية، حيث تأخذ هنا الأغنية الوطنية خطأ يملك وضوح الفكرة التقديمية، ولكن يمضي قدماً ليعارك على الإصعيد الاجتماعي وعلى الصعيد الإنساني إجمالاً، مخلصاً بذلك لفكرة التعميم الذي تميز أي عمل فني عن غيره.

لا شك أن الظروف الاجتماعية المؤاتية هي العامل الأساسي الذي يؤدي لظهور الأغنية الوطنية ويدعم وجودها، ولكن بالمقابل، فإن الأفكار الطليعية تستطيع أن توظف فناً غنائياً ناجحاً وفعالاً لنشره بين الناس، وذلك لفك المكتونات، ولإحياء الآمال التي هي محرك الحياة، وإطلاق الأحلام التي هي ملحها.

■ ■

قراءات المسرحية لورشة الشارع



دمشق ٢٠٠٨

عاصمة الثقافة العربية

DAMASCUS 2008

ARAB CAPITAL OF CULTURE

تقيم الأمانة العامة للاحتفالية بالتعاون مع المجلس الثقافي البريطاني قراءات مسرحية لورشة الشارع المسرحية وذلك يوم الاثنين ٢٩ كانون الأول في المعهد العالي للفنون المسرحي في المسرح الإيطالي.

تأسست الورشة في ١ آذار ٢٠٠٧ ومنذ ذلك الوقت تستمر في العمل وفق أسلوب الموضوعات أو التيمات، تضم ورشة الشارع حالياً سبعة كتاب، جميعهم من خريجي قسم الدراسات المسرحية في المعهد العالي للفنون المسرحية.

الأمسية من إخراج رأفت الزاقوت وأداء الممثلين: كامل نجمة، ومحمد زرزور، ومجد فضة، ونغم ناعسة.

قاسيون 2009

تعلن قاسيون عن استمرار

حملة الاشتراكات لعام 2009

قيمة الاشتراك السنوي (400) ل.س

يتم الاشتراك عبر الموزعين

قاسيون معكم... كرامة الوطن والمواطن. فوق كل اعتبار

زار موقعنا بين عديدين 60.852 زائراً

زوروا موقعنا على الإنترنت: www.kassioun.org